كلية : الآداب

قسم : الجغرافية

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development:

اسم المحاضرة الاولى باللغة العربية : مفهوم التخطيط واهميته واصنافه

اسم المحاضرة الاولى باللغة الانكليزية:

The concept of planning, its importance and types

١ـ مفهوم التخطيط واهميته واصنافه .

التخطيط مصطلح ذا مضمون واسع ويصعب حصره في عبارات محدده وهذا متأتي اصلا من تعدد انواع التخطيط ومجالاته وتطبيقاته ومستوياته واختلاف مناهجه ومدارسه ـ ومع ذلك استطاع المتخصصون تقديم مفهوم يغطي ويستوعب القسم الاعظم من مضمون التخطيط ومجالاته وتطبيقاته . وعلى ذلك فأن تنوع التعاريف وتعددها لا يعني الاختلاف وانما التوافق فقد يحدد شخصا ما تعريف التخطيط من جانب اقتصادي ويحدد شخص اخر من جانب اجتماعي واخر من جانب عمرني واخر من جانب جغرافي واخرون من جانب قومي واقليمي ...الخ .

وعلى ما تقدم يمكن ان ندرج مجموعه تعاريف تتضمن وتحتوي المفهوم العام للتخطيط :ـ

ـ التخطيط : هو نشاط مسؤول عن انتاج خطة واحدة او اكثر

ـ التخطيط : هو الخطوة الاولى في اي عملية او فعالية او نشاط يحدد فيها ما يراد فعليه وما يجب عمله واين وكيف ومتى وما هي المتطلبات التي تحتاج لها لإتمام ذلك ((وهذا كله يترجم لتحديد الاهداف ثم رسم وصياغة السياسات التي ستعتمد وتحديد الاجراءات والمتطلبات الازمه لتحقيق الاهداف ووضع الاطار الزمني الازم لذلك))

ـ وعرفه (فريد مان) بأنه طريقة في التفكير لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية

ـ ويعرفه (جون كلاسون) بأنه اعمال متتابعة وموجهة لتحقيق اهداف تحدده أو لحل مشاكل مستقبلية

ـ وعلى ما تقدم فأنه التخطيط هو ـ عملية تتضمن وضع الاهداف المطلوب تحقيقها ورسم سياسات تنفيذها في ضوء الامكانيات المتضامنة وفق برنامج زمني محدد

١ـ١ ـ اهمية التخطيط :

للتخطيط اهمية ومكانة بالغة في حياة الامم . اذ انه المنهج العلمي لسير العمل ولحل المشاكل ولتحقيق التنمية ولبناء المستقبل المنشود للأمم .

واذا ما غيب التخطيط فانه الأمور تسير بعشوائية وارتجالية بدون معايير واسس علمية مما يؤدي الى سوء استثمار للموارد الطبيعية والبشرية وهدر في المال والوقت وضياع الجهود سدى ولا يمكن تحقيق الاهداف وستكون جميع النتائج سلبيا . وعموما يمكن تحديد مزايا واهمية اعتماد

التخطيط بالاتي:ـ

١ـ يساعد التخطيط في تحديد الاهداف المراد الوصول اليها بحيث يمكن توضيحها للعاملين مما يسهل تنفيذها .

٢ـ يؤمن التخطيط معرفة وتحديد الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الاهداف .

٣ـ يؤمن التخطيط التنسيق بين جميع الاعمال على اسس من التعاون والانسجام بما يمنع حدوث تضارب او تعارض عند تنفيذ الأعمال .

٤ـ يعتبر التخطيط وسيلة فعالة لتحقيق الرقابة الداخلية والخارجية بما يؤمن ويضمن انجاز الاعمال وتحقيق الاهداف .

٥ـ يساعد التخطيط على الاستثمار الامثل للموارد المادية والبشرية ويؤمن الاقتصاد في الوقت والتكاليف .

٦ـ يؤمن التخطيط تنبؤ بالمستقبل وعدم ترك الامور لمحض الصدفة .

٧ـ يحقق التخطيط الامن النفسي للأفراد والجماعات ويطمئنهم ان حاجاتهم ومتطلباتهم قيد الاهتمام ومأخوذة بالاعتبار .

٨ـ التخطيط ينمي القدرات والمهارات للعاملين بما يؤمن امكانية تطوير الاعمال مستقبلا.

١ـ٢ـ اصناف وانواع التخطيط

تتعدد تصانيف وانواع التخطيط نضرا لتعدد تعاريف ومفاهيم ومجالات التخطيط وهذا يعود الى اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول ..وبشكل عام يمكن تصنيف وتحديد انواعه بالاعتماد على مجموعة من الاسس تكاد تكون مشتركة او متفق عليها بين الدول الى حد ما الى ما يأتي:ـ

اولا ـ التخطيط حسب الفترة الزمنية .

يقسم التخطيط حسب الفترة الزمنية الى الانواع الاتية :ـ

١ـ التخطيط قصير المدى (shunt Range planning) وهو التخطيط لفترة لا تزيد عن سنتين في اطول الحالات . وغالبا ما تكون الفترة المحددة سنه واحده فقط او اقل . ويهدف هذا نوع من تخطيط الى معالجة الازمات الطارئة التي قد تحصل اثناء تنفيذ مشروع العام الى مشكلة قائمة يحد ذاتها.

٢ـ التخطيط متوسط المدى(middle-Range planning)

وتتراوح الفترة الزمنية لهذا النوع من التخطيط بين سنه وخمسة سنوات والمدى المألوف يمثل هذا التخطيط هو خمس سنوات كما هو في الخطط الخمسية للتنمية القومية.

٣ـ التخطيط طويل المدى(Long-Range panning)

يهدف هذا النوع من التخطيط او يعتمد لوضع خطط لفتره زمنية طويله تمتد من خمسة الى عشرين سنه او اكثر احيانا ـ ومن ابرز فوائد التخطيط طويل المدى هو التقليل من حدة المصاعب التي قد تنشأ خلال فترة التنفيذ بالمقارنة مع مديات التخطيط أنفة الذكر . كذلك بموجب هذا النوع من التخطيط يتم التنفيذ بشكل تدريجي وبخطى مدروسة .

ثانيا ـ التخطيط حسب مجال الشمول

ويقسم التخطيط حسب مجال الشمول الى الانواع التالية : ـ

١ـ التخطيط الشامل (Macro planning)

ويضمن التخطيط الشامل اعداد الخطط لكافة قطاعات الدول . ويعنى هذا النوع من التخطيط بالتنمية الشاملة او ما يسمى بالتخطيط للتنمية . ويتميز التخطيط الشامل وتتجلى أهميته بالقدرة على التنسيق بين جميع القطاعات وانشطة الدول وبما يضمن نجاح عملية التنمية .

٢ـ التخطيط الجزئي (Micro planning)

ويكون التخطيط جزئيا عندما يتناول قطاع واحد من بين القطاعات الاقتصادية او القطاعات الحزمية . ومهما يكن فأن الخطة الجزئية لا تخرج بالمطلق عن التخطيط الشامل لأن التخطيط الشامل يعتمد كثيراً على التخطط الجزئي ولا يمكن ان يغيب التنسيق بينهما .

كلية : الآداب

قسم : الجغرافية

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development :

اسم المحاضرة الثانية باللغة العربية : التخطيط حسب مجال الشمول

اسم المحاضرة الثانية باللغة الانكليزية

Planning according to the area of coverage :

ثانيا ـ التخطيط حسب مجال الشمول

ويقسم التخطيط حسب مجال الشمول الى الانواع التالية : ـ

١ـ التخطيط الشامل (Macro planning)

ويضمن التخطيط الشامل اعداد الخطط لكافة قطاعات الدول . ويعنى هذا النوع من التخطيط بالتنمية الشاملة او ما يسمى بالتخطيط للتنمية . ويتميز التخطيط الشامل وتتجلى أهميته بالقدرة على التنسيق بين جميع القطاعات وانشطة الدول وبما يضمن نجاح عملية التنمية .

٢ـ التخطيط الجزئي (Micro planning)

ويكون التخطيط جزئيا عندما يتناول قطاع واحد من بين القطاعات الاقتصادية او القطاعات الحزمية . ومهما يكن فأن الخطة الجزئية لا تخرج بالمطلق عن التخطيط الشامل لأن التخطيط الشامل يعتمد كثيراً على التخطط الجزئي ولا يمكن ان يغيب التنسيق بينهما .

ثالثاً ـ التخطيط حسب المستوى المكاني

ويقسم التخطيط مكانيا (حسب المستوى المكاني) الى الانواع الاتية :ـ

١ـ التخطيط العالمي (World planning)

ويكون التخطيط عالمياً عندما يتضمن وضع خطط تشمل العالم بأسره . مثل التخطيط لمكافحة التصحر والتخطيط لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وخطط منظمة الصحة العالمية لمكافحة بعض الامراض والاوبئة ....الخ

٢ـ التخطيط الدولي (International planning)

وهو التخطيط الذي يقتصر على مجموعة من الدول ترتبط فيما بينهما بمصالح سياسية او اقتصادية او ثقافية او جغرافية مثل تخطيط المنظمات الدولية (الاسواق الاوربية المشتركة) و (منظمة اوبك) و (دول التعاون الخارجية) .

٣ـ التخطيط القومي (Nationd planning) وهو التخطيط على مستوى دوله واحد فقط بموجبة يتم رسم الخطط المستقبلية للدولة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والعلمية والجغرافية و الحزمية وبما يضمن تسمية وتطوير جميع مناطق الدولة خلال فترة زمنية محددة ..

٤ـ التخطيط الإقليمي (Regaond planning) ويهتم هذا النوع من التخطيط بوضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والحزمية حسب التقسمات والوحدات الادارية (الاقاليم)

٥ـ التخطيط المحلي (Local planning)

ويهتم هذا النوع من التخطيط بوضع الخطط على مستوى التجمعات المحلية (مدن او قرى) بهدف تطويرها من خلال الاستثمار الامثل للموارد المتاحة وبما يلي احتياجات سكان تلك المناطق

رابعاً- التخطيط حسب فلسفة الدولة

حيث تتبنى كل دولة سياسية تخطيطية خاصة بها تتماشى مع ايدولوجيتها الفكرية والسياسية ونضمها الاقتصادية والتربوية والاجتماعية. ومن ابرز انواع التخطيط حسب فلسفة الدولة ما يأتي:-

١- التخطيط الالزامي

وهو تخطيط شمولي النضرة ويلزم كل قطاع من القطاعات العامة للدولة بتنفيذ الاهداف المحددة له في الخطة العامة للدولة والتي تترجم فلسفتها وتوجيهاتها ،اذ ان الدولة تسيطر على جميع وسائل الانتاج ناقص وطبق هذا النوع من التخطيط في الاتحاد السوفيتي السابق وكثير من الدوا الاشتراكية

٢- التخطيط الحر

بموجب هذا النوع من التخطيط تحدد الدولة التوجهات الاقتصادية والتنموية المستقبلية وتترك المجال والخيار مفتوحاً امام المؤسسات لحرية الاختيار في تحديد اساليب وسياسات وسبل تحقيق التنمية . وينتهج هذا النوع من التخطيط الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وبعض الدول الاوربية .

٣- التخطيط الموجه (التأشيري)

وبهذا النوع من التخطيط تحدد الدولة الخطوط الرئيسية والاهداف القومية التي تسعى الى تحقيقها تاركة مساحة واسعة من الحرية للأقاليم والمؤسسات المستقلة ورجال الاعمال في المبادرة للتحقيق تلك الاهداف والدولة تؤشر وتراقب سير التقيد وبما تسهل العمل القائمين على التنفيذ.

٤- التخطيط التحفيزي (التشجيعي)

يمارس هذا النوع من التخطيط في الدولة النامية والتي تعاني من قلة الموارد المالية بموجب هذا النوع من التخطيط يتم توجيه مؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ خطط التنمية على مستوى اقاليم الدولة او وحداته الادارية ومن خلال بعض الاجراءات التحفيزية والتشجيعية كالإعفاءات الضريبة ومنح القروض وضع الاعانات المالية وتوفير خدمات البنى التحتية.

خامساً - التخطيط حسب المجال او الميدان الذي يعالجه

ويقسم التخطيط حسب المجال والانواع الاتية :-

١- التخطيط الطبيعي - ويهدف الى حسن استثمار والمحافظة على الموارد الطبيعية

٢ـ التخطيط البشري ـ ويهدف الى تسمية وتطوير الموارد البشرية .

٣ـ التخطيط الاقتصادي ـ ويهدف الى زيادة الانتاج القومي ومعدلات التسمية

٤ـ التخطيط الاجتماعي ـ ويهدف الى تحقيق الاهداف الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

٥ـ التخطيط الثقافي ـ ويهدف الى تنمية الوعي والثقافي والمعرفي لأفراد المجتمع

٦ـ التخطيط التربوي ـ ويهدف الى تنمية وتطوير الجوانب والمعايير التربوية

٧ـ التخطيط الصحي ـ ويهدف الى تحديث الخدمات الصحية

٨ـ التخطيط المؤسسي ـ وهو التخطيط على مستوى مؤسسة من المؤسسات وبما يحسن الاداء

٩ـ التخطيط الحضري ـ ويهدف الى تنمية وتطوير المناطق الحضرية

١٠ـ التخطيط البيئي ـ ويهدف الى المحافظة على البيئة وتعزيز وتصميم المعايير البيئية

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة : الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية : Planning and development geography

اسم المحاضرة باللغة العربية: الاسس والمفاهيم النظرية للتخطيط الاقليمي

اسم المحاضرة الخامسة عشرة باللغة الانكليزية: The theoretical foundations and concepts of regional planning

المحاضرة: الثالثة

الاسس والمفاهيم النظرية للتخطيط الاقليمي

٢-١- مفهوم التخطيط الاقليمي ظهر التخطيط الاقليمي استجابة للمتطلبات الإقليمية - وهو يحمل السمات الرئيسية للتخطيط التي تتمثل لكونها اعمال متتابعة مصممه لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية عبر فترات زمنية مختلفة - وان تلك الاعمال المتتابعة تمر بعدد من المراحل تبدء بتحديد المشاكل الاحداث مروراً بصياغة الاستراتيجيات ووضع بدائل وتنتهي بمرحلة المتابعة وتقديم طرق عمل وهكذا هو التخطيط الاقليمي - وهو يمثل المستوى الوسط بين التخطيط القومي والتخطيط المحلي - لذلك اصبح التخطيط الاقليمي متشعب الاتجاهات والجوانب ومتعدد المعاني بحكم الاختلافات في المهام والخواص كالانعكاس للاختلافات في العوامل المكانية وفي مستويات التطور المكانية بين بلد او اخر او على مستوى بلد واحد - لذلك ظهرت مدارس فكرية متعددة لتعريف التخطيط الاقليمي تبعاً لمجالاته واصنافه ومستوياته واهدافه فيرى (جون كلاسون John Glasson) ان تخطيط الاقليمي هو الوسيلة التقليص الاختلافات الحضارية والسياسية بين مختلف مناطق العالم .

ويرى (بيترهول Peter Hall) ان التخطيط الاقليمي هو اعادة ترتيب اجزاء الاقليم الواحد بأفضل صوره ممكنه لتحقيق المتطلبات الافضل لمستقبل ذلك الاقليم .

ويرى(كوزولا Rhuzula) بأن التخطيط الاقليمي هو ذلك التخطيط الذي يهدف الى تحقيق التناسق المكاني في مواقع النشاطات المختلفة وباتجاه تحقيق التنمية والتطور وبما يضمن رفع مستوى الدخل وبما يؤمن مستوى معاشي افضل . وهو بهذا التعريف يرى بأن التخطيط الاقليمي اداة سياسه التخطيطية القومية لتحقيق التنمية الاقليمية

ويرى (فريدمان Friedman) و(كيبل Reeble) ان التخطيط الاقليمي هو اعادة ترتيب وتنظيم النشاطات واستعمالات الارض في المناطق التي تقع خارج حدود التنمية ...

ويعرف (الديد Alded) التخطيط الاقليمي على انه التخطيط الذي يتعامل مع مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية والثقافية والطبيعية في اقليم معين او منطقه جغرافية محدده .

ويعرف الصقار بانه دراسة وتحليل الموارد الطبيعية والبشرية لمنطقه محدده لها مشاكلها الخاصة الكشف عن امكانياتها واتجاه تنميتها وتطويرها ..

عموماً اصبح التخطيط الاقليمي من العلوم الحديثة التي نالت اهتماماً ملحوظاً في معظم دول العالم باعتباره الاسلوب الامثل لتقليص الفجوة في مستويات التنمية بين الاقاليم وتحقيق تنميه متوازية بين جميع مناطق واقاليم الدولة الواحدة. فضلاً عن تسريب معدلات التنمية كونه يمثل البعد المكاني للتخطيط القومي - والتخطيط الاقليمي اصبح احد الاساليب المهمة في تخطيط التنمية الشاملة باعتبار الوسيلة الاساسية لتحقيق قدر من التوازن في توزيع المشاريع والاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الوحدات الادارية على مستوى البلد

الواحد او بين المناطق الحضرية والريفية على مستوى الوحدة الادارية الواحدة وبما يؤمن ازالة او تقليص التباين في مستويات التنمية بين مختلف المناطق..

وعلى ما تقدم فأن التخطيط الاقليمي يركز على اهمية البعد المكاني للتنمية من خلال تحليل فرص الاستثمار المناسبة في كل منطقة وتحديد المشاكل والمحددات التي تعيق تلك المناطق وسيل معالجتها . وعلى ذلك فأن التخطيط الاقليمي يكشف عن المفردات والجزيئات والمفاصل التي تعكي واقع المستوى التنموي في كل اقليم اكثر مما يستطيع التخطيط المركزي (القومي) ان يفعل ذلك لان الاخير معني بالدرجة الاساس بالتنمية القطاعية وبهذا يصبح التخطيط الاقليمي حلقة وصل او مستوى وسط بي التخطيط القومي والتخطيط المحلي . ومن هنا يبرز دورة الهام في التخطيط التنموي الشامل ومن خلل رسم سياسة التوزيع المكاني لمشاريع خطة التنمية القومية وتخصيص الاماكن المناسبة لها وبشكل يضمن الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ..

٢-٢- نشأت التخطيط الاقليمي

تعود البدايات الاولى لظهور التخطيط الاقليمي الى العقد الثاني من القرن العشرين في دول غرب واربا وفي الولايات المتحدة الامريكية .وكان اول من نادى بالتخطيط الاقليمي (باتريك جيدز (Patrak Geddes عمل لمشكلة تدهور المدن نتيجة للهجرة الوافدة من الريف حيث نادى بالتخطيط الاقليم المدينة وتنميته وتطويره كأسلوب احل مشكلة الهجرة الى المدن في تلك الفترة .

وازداد الاهتمام بالتخطيط الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية ومن الدمار والخراب وكذلك تكبدت خسائر مادية كبيرة جراء تلك الحرب حيث توقفت الكثير من مشاريع الصناعية والخطط الاستثمارية والتي كانت تتركز في اقاليم معينة ومن اجل معالجة لكن المشاكل لجأت الى اعتماد مشاريع اقتصادية وباتجاه تحقيق معدلات غير ماليه في الاقتصاد وتركيزها في المناطق التي كانت اصلاً تعاني من التركز الاقتصادي دون الاخذ بنظر الاعتبار الابعاد المكانية مما ادى الى تعميق مشاكل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الاقاليم ومن اجل اعادة بناء ما دمرته الحرب ومعالجة شاكل التركز السكاني والصناعي ومشاكل التفاوت المكاني في مستويات التنمية بين الاقاليم المختلفة دفعت المسؤولين الى تفكير جدياً لمواجهتها ومن خلال اعادة العمل وتفعيل اسلوب التخطيط الاقليمي كوسيلة فعالة لا عادة التوازن المكاني في مستويات التنمية وبما يؤمن تحقيق مدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

ولاحقاً تم اعتماد التخطيط الاقليمي من قبل دول اخرى ففي بداية الخمسينات اعتمدت (الهند) التخطيط الاقليمي لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي عانت منها المدن الكبرى نتيجة هجرة اعداد كبيرة من سكان الريف الى تلك المدن. حيث تم وضع خطط تنظيم استعمالات الارض في المدن وفي المناطق الريفية من خلال مخططات هيكلية تحدد مواقع الفعاليات والانشطة الاقتصادية وبما يؤدي الى تنمية وتطوير الأقاليم الريفية وباتجاه الحد من معدلات هجرة الكبرى . واستمر العمل بأسلوب التخطيط الاقليمي في الهند حتى الوقت الحاضر وكان له الدور الكبير في نشر الصناعات الثقيلة في الاقاليم الهندية الاقل تطوراً ..

وفي الستينات وبداية السبعينات اعقدت الدول النامية التخطيط الاقليمي فطانت تجربة العراق ومصر والبرازيل دليل ناصع على نجاح اسلوب التخطيط الاقليمي في الدول النامية. وقد تراوحت ممارسات واهداف التخطيط الاقليمي في تلك الدول بين :-

١ـتطوير واقع حال الاقاليم والوحدات الادارية من خلال تنمية وتطوير واستثمار الامكانيات المتاحة بأقل كلفة وبأفضل البدائل

٢ـ تحقيق التوازن القطاعي في توجيه الاستثمارات والتخصيصات المالية والتنسيق التام بين مختلف الانشطة

٣ـ استثمار الموارد والثروات الطبيعية الكامنة في الاقاليم

٤ـ اعتماد الاساليب العلمية في توقيع المشاريع الصناعية الكبرى التي تسهم في تنمية الاقاليم وبما ينسجم مع ابعاد التخطيط القومي...

٢ـ٣ـ مبررات ودوافع اعتماد التخطيط الاقليمي

ان دوافع ومبررات التخطيط الاقليم ليست اقليمية فحسب وانما لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية للبلد ككل. ويمكن اجمال مبررات ودوافع التخطيط الإقليمي بالاتي :-

١ـ ان تخلف بعض الاقاليم يؤثر سلباً ويؤدي الى بطء عملية تنمية القومية للبلد بأسرة لذلك يجب اعتماد التخطيط الاقليمي وباتجاه تنمية جميع الاقاليم

٢ـ لا يمكن تنمية وتطوير اي اقليم دون اعتماد خطه اقليمية متكاملة تقوم وتعتمد وتتعامل مع كم هائل من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية والطبيعية وهذا لايتم الى من خلال التخطيط الاقليمي

٣ـ التخطيط الاقليمي يؤمن تحقيق النمو المتوازن بين جميع قطاعات الاقتصادية والقومية والتنمية المكانية المتوازنة على ضوء ذلك

٤ـ التخطيط الاقليمي يحقق اللامركزية الاقتصادية على المستوى القومي من خلال توزيع المشاريع الاقتصادية الجديدة على اقاليم اخرى غير الاقاليم المركزية

٥ـ التخطيط الاقليمي يؤمن اعادة توزيع السكان بشكل متوازن وبالعلاقة مع امكانيات كل اقليم.

٦ـالتخطيط الإقليمي يحقق التوازن المطلوب في تنمية المراكز الحضرية والمناطة الريفية .

٧ـ تحقيق مشاركة فاعلة للمواطنين وبما يؤمن تحقيق اهداف الخطة القومي .

٨ـ نشر الوعي التخطيطي على المستوى الاقليمي والمحلي وبما يدعم مسيرة الخطة القومية...

٢ـ٤ـ اهداف التخطيط الاقليمي

برزت اهمية التخطيط الاقليمي لتزايد الدور الذي يمكن ان يقوم به الاقليم ضمن الدولة فضلاً عن تفاقم مشاكل الاقليم كنتيجة لاختلال التوازن الاقليمي في مستويات التنمية. والذي يعود

اصلاً الى سوء توزيع الى الموارد والى تركز الانشطة الاقتصادية في اقاليم محددة دون اخرى بالشكل الذي نجم عنه الكثير من المشاكل الاقتصادي ا والاجتماعي والعمراني والسياسي لذلك جاء التخطيط الاقليمي كإحدى الوسائل الهامه والفعالة لمعالجة تلك المشاكل وبما يعزز جهود التنمية والوحدة الوطنية للدولة.

ان وجود دوافع ومبررات تدعو لاعتماد التخطط الاقليمي تختم على القائمين عليه تحديد الاهداف التي تفرضها حاجات ومتطلبات واقع الاقاليم والمناطق وعموم البلد باتجاه حل جميع المشاكل وتأمين حاجات وبما يؤمن خلق واقع افضل. وهكذا يصبح التخطيط الاقليمي قادراً على تحقيق افضل النتائج بتأمين الحاجات ومعالجة المشاكل القائمة والموروثة او تلك التي تفرزها حركة التطور مستقبلاً .

وعموماً يمكن ايجاز ابرز مهام واهداف التخطيط الاقليمي بالاتي :-

١- يهدف التخطيط الاقليمي الى الكشف عن الامكانيات الطبيعية والبشرية لأقاليم الدولة وتحديد الية استثمارها بشكل كفوء

٢- يهدف التخطيط الاقليمي الى تنمية وتطوير الاقاليم ضمن الدولة وبشكل متوازي .

٣- التخطيط الاقليمي يهدف الى تحقيق التوازن بين اقاليم الدولة من خلال التوزيع العادل للموارد والاستثمارات بين الاقاليم .

٤- يهدف الخطيط الاقليمي الى حد من المشاكل السكانية (الهجرة) البطالة (الفقر)وذلك من خلال توفير فرص العمل والخدمات المجتمعية والعامة في الاقاليم وبما يؤمن المستوى المعاشي الجيد و الرفاه الاجتماعي للسكان .

٥- يهدف التخطيط الاقليمي الى تحقيق التنسيق بين هيئات التخطيط المختلفة (المركزية والاقليمية والمحلية) والموازنة بين مختلف القطاعات والانشطة وبما كفاءة تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية في الاقاليم .

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة : الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية : Planning and development geography

اسم المحاضرة باللغة العربية: الاسس والمفاهيم النظرية للتخطيط الاقليمي

اسم المحاضرة الخامسة عشرة باللغة الانكليزية: The theoretical foundations and concepts of regional planning

المحاضرة: الثالثة

الاسس والمفاهيم النظرية للتخطيط الاقليمي

٢-١- مفهوم التخطيط الاقليمي ظهر التخطيط الاقليمي استجابة للمتطلبات الإقليمية - وهو يحمل السمات الرئيسية للتخطيط التي تتمثل لكونها اعمال متتابعة مصممه لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية عبر فترات زمنية مختلفة - وان تلك الاعمال المتتابعة تمر بعدد من المراحل تبدء بتحديد المشاكل الاحداث مروراً بصياغة الاستراتيجيات ووضع بدائل وتنتهي بمرحلة المتابعة وتقديم طرق عمل وهكذا هو التخطيط الاقليمي - وهو يمثل المستوى الوسط بين التخطيط القومي والتخطيط المحلي - لذلك اصبح التخطيط الاقليمي متشعب الاتجاهات والجوانب ومتعدد المعاني بحكم الاختلافات في المهام والخواص كالانعكاس للاختلافات في العوامل المكانية وفي مستويات التطور المكانية بين بلد او اخر او على مستوى بلد واحد - لذلك ظهرت مدارس فكرية متعددة لتعريف التخطيط الاقليمي تبعاً لمجالاته واصنافه ومستوياته واهدافه فيرى (جون كلاسون John Glasson) ان تخطيط الاقليمي هو الوسيلة التقليص الاختلافات الحضارية والسياسية بين مختلف مناطق العالم .

ويرى (بيترهول Peter Hall) ان التخطيط الاقليمي هو اعادة ترتيب اجزاء الاقليم الواحد بأفضل صوره ممكنه لتحقيق المتطلبات الافضل لمستقبل ذلك الاقليم .

ويرى(كوزولا Rhuzula) بأن التخطيط الاقليمي هو ذلك التخطيط الذي يهدف الى تحقيق التناسق المكاني في مواقع النشاطات المختلفة وباتجاه تحقيق التنمية والتطور وبما يضمن رفع مستوى الدخل وبما يؤمن مستوى معاشي افضل . وهو بهذا التعريف يرى بأن التخطيط الاقليمي اداة سياسه التخطيطية القومية لتحقيق التنمية الاقليمية

ويرى (فريدمان Friedman) و(كيبل Reeble) ان التخطيط الاقليمي هو اعادة ترتيب وتنظيم النشاطات واستعمالات الارض في المناطق التي تقع خارج حدود التنمية ...

ويعرف (الديد Alded) التخطيط الاقليمي على انه التخطيط الذي يتعامل مع مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية والثقافية والطبيعية في اقليم معين او منطقه جغرافية محدده .

ويعرف الصقار بانه دراسة وتحليل الموارد الطبيعية والبشرية لمنطقه محدده لها مشاكلها الخاصة الكشف عن امكانياتها واتجاه تنميتها وتطويرها ..

عموماً اصبح التخطيط الاقليمي من العلوم الحديثة التي نالت اهتماماً ملحوظاً في معظم دول العالم باعتباره الاسلوب الامثل لتقليص الفجوة في مستويات التنمية بين الاقاليم وتحقيق تنميه متوازية بين جميع مناطق واقاليم الدولة الواحدة. فضلاً عن تسريب معدلات التنمية كونه يمثل البعد المكاني للتخطيط القومي - والتخطيط الاقليمي اصبح احد الاساليب المهمة في تخطيط التنمية الشاملة باعتبار الوسيلة الاساسية لتحقيق قدر من التوازن في توزيع المشاريع والاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الوحدات الادارية على مستوى البلد

الواحد او بين المناطق الحضرية والريفية على مستوى الوحدة الادارية الواحدة وبما يؤمن ازالة او تقليص التباين في مستويات التنمية بين مختلف المناطق..

وعلى ما تقدم فأن التخطيط الاقليمي يركز على اهمية البعد المكاني للتنمية من خلال تحليل فرص الاستثمار المناسبة في كل منطقة وتحديد المشاكل والمحددات التي تعيق تلك المناطق وسيل معالجتها . وعلى ذلك فأن التخطيط الاقليمي يكشف عن المفردات والجزيئات والمفاصل التي تعكي واقع المستوى التنموي في كل اقليم اكثر مما يستطيع التخطيط المركزي (القومي) ان يفعل ذلك لان الاخير معني بالدرجة الاساس بالتنمية القطاعية وبهذا يصبح التخطيط الاقليمي حلقة وصل او مستوى وسط بي التخطيط القومي والتخطيط المحلي . ومن هنا يبرز دورة الهام في التخطيط التنموي الشامل ومن خلل رسم سياسة التوزيع المكاني لمشاريع خطة التنمية القومية وتخصيص الاماكن المناسبة لها وبشكل يضمن الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ..

٢-٢- نشأت التخطيط الاقليمي

تعود البدايات الاولى لظهور التخطيط الاقليمي الى العقد الثاني من القرن العشرين في دول غرب واربا وفي الولايات المتحدة الامريكية .وكان اول من نادى بالتخطيط الاقليمي (باتريك جيدز (Patrak Geddes عمل لمشكلة تدهور المدن نتيجة للهجرة الوافدة من الريف حيث نادى بالتخطيط الاقليم المدينة وتنميته وتطويره كأسلوب احل مشكلة الهجرة الى المدن في تلك الفترة .

وازداد الاهتمام بالتخطيط الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية ومن الدمار والخراب وكذلك تكبدت خسائر مادية كبيرة جراء تلك الحرب حيث توقفت الكثير من مشاريع الصناعية والخطط الاستثمارية والتي كانت تتركز في اقاليم معينة ومن اجل معالجة لكن المشاكل لجأت الى اعتماد مشاريع اقتصادية وباتجاه تحقيق معدلات غير ماليه في الاقتصاد وتركيزها في المناطق التي كانت اصلاً تعاني من التركز الاقتصادي دون الاخذ بنظر الاعتبار الابعاد المكانية مما ادى الى تعميق مشاكل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الاقاليم ومن اجل اعادة بناء ما دمرته الحرب ومعالجة شاكل التركز السكاني والصناعي ومشاكل التفاوت المكاني في مستويات التنمية بين الاقاليم المختلفة دفعت المسؤولين الى تفكير جدياً لمواجهتها ومن خلال اعادة العمل وتفعيل اسلوب التخطيط الاقليمي كوسيلة فعالة لا عادة التوازن المكاني في مستويات التنمية وبما يؤمن تحقيق مدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

ولاحقاً تم اعتماد التخطيط الاقليمي من قبل دول اخرى ففي بداية الخمسينات اعتمدت (الهند) التخطيط الاقليمي لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي عانت منها المدن الكبرى نتيجة هجرة اعداد كبيرة من سكان الريف الى تلك المدن. حيث تم وضع خطط تنظيم استعمالات الارض في المدن وفي المناطق الريفية من خلال مخططات هيكلية تحدد مواقع الفعاليات والانشطة الاقتصادية وبما يؤدي الى تنمية وتطوير الأقاليم الريفية وباتجاه الحد من معدلات هجرة الكبرى . واستمر العمل بأسلوب التخطيط الاقليمي في الهند حتى الوقت الحاضر وكان له الدور الكبير في نشر الصناعات الثقيلة في الاقاليم الهندية الاقل تطوراً ..

وفي الستينات وبداية السبعينات اعقدت الدول النامية التخطيط الاقليمي فطانت تجربة العراق ومصر والبرازيل دليل ناصع على نجاح اسلوب التخطيط الاقليمي في الدول النامية. وقد تراوحت ممارسات واهداف التخطيط الاقليمي في تلك الدول بين :-

١ـتطوير واقع حال الاقاليم والوحدات الادارية من خلال تنمية وتطوير واستثمار الامكانيات المتاحة بأقل كلفة وبأفضل البدائل

٢ـ تحقيق التوازن القطاعي في توجيه الاستثمارات والتخصيصات المالية والتنسيق التام بين مختلف الانشطة

٣ـ استثمار الموارد والثروات الطبيعية الكامنة في الاقاليم

٤ـ اعتماد الاساليب العلمية في توقيع المشاريع الصناعية الكبرى التي تسهم في تنمية الاقاليم وبما ينسجم مع ابعاد التخطيط القومي...

٢ـ٣ـ مبررات ودوافع اعتماد التخطيط الاقليمي

ان دوافع ومبررات التخطيط الاقليم ليست اقليمية فحسب وانما لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية للبلد ككل. ويمكن اجمال مبررات ودوافع التخطيط الإقليمي بالاتي :-

١ـ ان تخلف بعض الاقاليم يؤثر سلباً ويؤدي الى بطء عملية تنمية القومية للبلد بأسرة لذلك يجب اعتماد التخطيط الاقليمي وباتجاه تنمية جميع الاقاليم

٢ـ لا يمكن تنمية وتطوير اي اقليم دون اعتماد خطه اقليمية متكاملة تقوم وتعتمد وتتعامل مع كم هائل من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية والطبيعية وهذا لايتم الى من خلال التخطيط الاقليمي

٣ـ التخطيط الاقليمي يؤمن تحقيق النمو المتوازن بين جميع قطاعات الاقتصادية والقومية والتنمية المكانية المتوازنة على ضوء ذلك

٤ـ التخطيط الاقليمي يحقق اللامركزية الاقتصادية على المستوى القومي من خلال توزيع المشاريع الاقتصادية الجديدة على اقاليم اخرى غير الاقاليم المركزية

٥ـ التخطيط الاقليمي يؤمن اعادة توزيع السكان بشكل متوازن وبالعلاقة مع امكانيات كل اقليم.

٦ـالتخطيط الإقليمي يحقق التوازن المطلوب في تنمية المراكز الحضرية والمناطة الريفية .

٧ـ تحقيق مشاركة فاعلة للمواطنين وبما يؤمن تحقيق اهداف الخطة القومي .

٨ـ نشر الوعي التخطيطي على المستوى الاقليمي والمحلي وبما يدعم مسيرة الخطة القومية...

٢ـ٤ـ اهداف التخطيط الاقليمي

برزت اهمية التخطيط الاقليمي لتزايد الدور الذي يمكن ان يقوم به الاقليم ضمن الدولة فضلاً عن تفاقم مشاكل الاقليم كنتيجة لاختلال التوازن الاقليمي في مستويات التنمية. والذي يعود

اصلاً الى سوء توزيع الى الموارد والى تركز الانشطة الاقتصادية في اقاليم محددة دون اخرى بالشكل الذي نجم عنه الكثير من المشاكل الاقتصادي ا والاجتماعي والعمراني والسياسي لذلك جاء التخطيط الاقليمي كإحدى الوسائل الهامه والفعالة لمعالجة تلك المشاكل وبما يعزز جهود التنمية والوحدة الوطنية للدولة.

ان وجود دوافع ومبررات تدعو لاعتماد التخطط الاقليمي تختم على القائمين عليه تحديد الاهداف التي تفرضها حاجات ومتطلبات واقع الاقاليم والمناطق وعموم البلد باتجاه حل جميع المشاكل وتأمين حاجات وبما يؤمن خلق واقع افضل. وهكذا يصبح التخطيط الاقليمي قادراً على تحقيق افضل النتائج بتأمين الحاجات ومعالجة المشاكل القائمة والموروثة او تلك التي تفرزها حركة التطور مستقبلاً .

وعموماً يمكن ايجاز ابرز مهام واهداف التخطيط الاقليمي بالاتي :-

١- يهدف التخطيط الاقليمي الى الكشف عن الامكانيات الطبيعية والبشرية لأقاليم الدولة وتحديد الية استثمارها بشكل كفوء

٢- يهدف التخطيط الاقليمي الى تنمية وتطوير الاقاليم ضمن الدولة وبشكل متوازي .

٣- التخطيط الاقليمي يهدف الى تحقيق التوازن بين اقاليم الدولة من خلال التوزيع العادل للموارد والاستثمارات بين الاقاليم .

٤- يهدف الخطيط الاقليمي الى حد من المشاكل السكانية (الهجرة) البطالة (الفقر)وذلك من خلال توفير فرص العمل والخدمات المجتمعية والعامة في الاقاليم وبما يؤمن المستوى المعاشي الجيد و الرفاه الاجتماعي للسكان .

٥- يهدف التخطيط الاقليمي الى تحقيق التنسيق بين هيئات التخطيط المختلفة (المركزية والاقليمية والمحلية) والموازنة بين مختلف القطاعات والانشطة وبما كفاءة تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية في الاقاليم .

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development :

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية : مقومات التخطيط الاقليمي

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الانكليزية: Elements of regional planning

المحاضرة:الخامسة

مقومات التخطيط الاقليمي

هنالك مجموعه من المقومات الواجب توفرها او تهيأتها للقيام بمهام التخطيط الاقليمي يمكن حصرها بالآتي :-

١- وجود اطار مكاني او ونطاق محدد تتم فيه الخطة الاقليمية

٢- تشخيص ومعرفة المشاكل الاقليمية بما يسهل تحديد اهداف الخطة الاقليمية لمواجهة ومعالجة تلك المشاكل .

٣- توفر معلومات وبيانات الدقيقة عن الموارد الطبيعية والبشرية في الاقليم

٤- توفر الخدمات الارتكازية الضرورية لنجاح خطة التنمية الاقليمية

٥- توفر وعي ومشاركة شعبية فاعلة في اعداد الخطة الاقليمية

٢-٨- مجالات التخطيط الاقليمي

يشكل التخطيط الاقليمي التطبيق العملي لمفهوم التخطيط في اقليم معيين بهدف تنميته من خلال الاستثمار الامثل لإمكانيات الاقليم الطبيعية والبشرية وعن طريق التكامل بين جميع الانشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية و الخدمية . وعلى ذلك فأن العمليات والاجراءات التخطيطية وفاعليتها بما يضمن الاستثمار الامثل للموارد وتنميتها تتحدد بعدة مجالات وفي ما يلي استعراض لأبرز مجالات التخطيط الاقليمية :-

١- تخطيط الموارد الطبيعية .

ويتم بالكشف عن وحصر الموارد الطبيعية الموجودة في الاقليم والتخطيط لها لما يضمن الحفاظ عليها واستثمارها بأفضل صورة ممكنة دون تعريضها للهدر او التدهور ولمخاطر النضوب .

٢- تخطيط الموارد البشرية .

وتتضمن تخطيط السكان والقوى العاملة بما يضمن افضل استثمار لها وذلك لدورها الهام الذي تقوم به في جميع الانشطة في الإقليم . حيث يتم تصنيف القوى البشرية حسب اجنس والعمر والمهنة والمستوى العلمي ومستوى الدخل وعلى اساس ذلك تحدد المهام والواجبات والوظائف . كما وانه على ضوء ذلك يتم تحديد الحجم السكاني الذي يحتاجه الاقليم وكذلك تحدد مناطق و مراكز التجمع والاستقرار وحجومها وانواعها ومتطلباتها من الحاجات و الخدمات والانشطة والفعليات

٣- تخطيط الانشطة الاقتصادية

ان التخطيط الانشطة الاقتصادية وقطاعاتها (الزراعة والصناعة و الخدمات والتجارة والسياحة)ضمن الاقليم تعتبر من ضمن المهام الاساسية لتخطيط الاقليمي وبما يؤمن الاستثمار الامثل لكافة الموارد والثروات ويوفر كافة المستلزمات والحاجات للسكان الاقليم

٤ـ التخطيط الحضري

ويتضمن وضع مجموعه من الاستراتيجيات التي تنظم النمو الحضري وتحافظ على النظام

الحضري في الاقليم ومن خلال تخطيط التوزيع المكاني للمركزي الحضري وحجوها السكانية واستعمالات الارض فيها والمحافظة على جماليتها ومظهرها الحضري . وتأمين الوظائف والخدمات التي تحتاجها سكان المدينة . وتأمين اسس ومتطلبات خلق العلاقات الاقليمية للمدن بظهيرها الريفي (اقليمها) او بالمدن والاقاليم الاخرى.

٥ـ التخطيط الريفي

ويتضمن تخطيط وتنظيم المستقرات الريفية والاراضي الزراعية والضواحي والمناطق الطبيعية خارج المدن وباتجاه تنميتها وتطويرها وبما يضمن حيات متطورة ومريحة لسكان تلك المناطق وبما يؤمن التكامل بين حياة ومدينة والحيات الريفية وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين البيئتين وهذا يتم من خلال تخطيط استعمالات الارض الزراعية والانتاج الزراعي واعتماد برامج متطورة للتنمية الريفية .

٦ـ تخطيط النقل

ان توفر طرق النقل كفؤه هي اساس ومؤشر التنمية في اي مكان . لذلك يركز التخطيط الاقليمي على انشاء طرق نقل كفؤه تأمن الربط والتواصل بين اجزاء الاقليم كافة مدناً وارياف وحقول ومزارع بما يؤمن الحركة والتواصل بين احياء وقطاعات وانشطة المدينة والربط بين المدينة وريفها والمدن والارياف الاخرى او الربط والتواصل بين القرى ببعضها والمدن والمناطق الريفية الاخرى وبما يؤمن سهولة الحركة والتواصل بين السكان ويؤمن سهولة انسيابية النقل البضائع والمنتجات والحاجات .

٧ـ التخطيط البيئي

ويهدف هذا المجال من التخطيط الاقليمي الى تحسين البيئة الحضرية والريفية ومن خلال منع ومعالجة جميع مصادر واشكال ومظاهر التلوث كتشوية المظهر الخارجي للمراكز الحضرية والمستقرات الريفية او الاخلال بالمعايير العامة لاستعمالات الارض وضوابطها. او تغيير معالم شكل الارض كمورد طبيعي من جراء الافراط في استعمالها غير العقلاني وتعريفها لجميع مشاكل تصحر او الاخلال بالتوازن البيئي للطبيعة بجميع اشكاله بالتوازن البيئي للطبيعة لجميع اشكاله ايماناً من مبدأ ان التنمية الاقتصادية السليمة يجب ان لا تخل بالجوانب والمعايير البيئية مثال ذلك المحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية وعدم استعمالها بشكل مفرط بما يؤمن ديمومتها وعدم نضوبها او تلويثها.

المرحلة الرابعة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

جغرافية التخطيط والتنمية أ.م.د.آمنة جبار مطر الدليمي

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development :

اسم المحاضرة السادسة باللغة العربية : الاقليم وانواع الاقاليم

اسم المحاضرة السادسة باللغة الانكليزية:

The region and types of regions

الاقليم وانواع الاقاليم

الاقليم المصطلح شائع الاستخدام في الكثير من حقول العلم والمعرفة كالجغرافية والاقتصاد والتخطيط والعلوم السياسية . ويعد الجغرافيون من اوائل الذين اهتموا بتحديد مفهوم الاقليم وبتقسيم العالم والدول واقاليم ..

ويعتبر مصطلح الاقليم ذو اهمية عند الجغرافيين ذلك لان علم الجغرافيا على ارتباط مباشر بالإقليم لا نه يهتم بدراسة والظواهر واختلافاتها المكانية على سطح الارض .

ومصطلح الاقاليم عند الجغرافيين يعني منطقه من سطح الارض وتتميز عن غيرها من المناطق المجاورة بظاهرة او بمجموعه من الظواهر والخصائص معينه تبرز وحدتها وشخصيتها . هذا يعني ان الاقليم عباره عن قطعه من الارض لا تعني شيئاً اخر خلاف ذلك الى اذا اضيفت اليها صفة اخرى تعطي لها مفهوم اخر قد تكون طبيعية او بشرية وقد يكون الاقليم متسعاً تتعدد فيه المظاهر الطبيعية ومظاهر الحياة البشرية ، وقد يكون صغيراً تتجانس فيه الظروف الطبيعية او بشرية او الاثنين معاً . عموماً يمكن تحديد ابرز انواع الاقاليم بالاتي:-

١- الاقليم الطبيعي (physical Region)

هو منطقة تتميز عن غيرها من مناطق الاخرى على سطح الارض بعنصر او بمظهر من مظاهر البيئة الطبيعية لذلك قد يكون الاقليم جيلي او اقليم سهلي او هضبي او اقليم مناخي او اقليم نباتي

٢- الاقليم البشري (Human Region)

هو الاقليم الذي يعتمد في تحديده على خاصية البشرية كتوزيعات السكان حسي انتماءاتهم العراقية او طائفية وقد يكون تحديد على اساس الحرفة او على مستوى الاقتصادي او المعاشي .

٣- الاقليم الاداري ((Mangment Region

وهو الاقليم الذي يتم تحديده على اساس اداري او تنظيمي وبقرار من السلطات ويكون له العليا ويكون له مستوى معين من قيادة الادارية وحدود ادارية واضحة مثل المحافظات او الولايات للدولة الواحدة .

٤- الاقليم التخطيطي (Planning Region)

هو مساحة من الارض تحدد على وفق اسس ومعايير تخطيطية ترتبط بمتطلبات التخطيط والتنمية على ان تتوفر في تلك المساحة خاصية او اكثر يمكن استثمارها ليؤدي من خلالها ذلك الاقليم وظيفة معينة.

٥- الاقليمي الوظيفي (الخاص) ((Function Rigion

وهو الاقليم الذي يحدد بقرار سياسي تحقيق هدف معين . وغالباً تطفي فيه وظيفه معينة على الوظائف الاخرى ليكون مجال لتحقيق تلك الوظيفة كالإقليم الصناعي او زراعي.

المرحلة الرابعة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

جغرافية التخطيط والتنمية أ.م.د.آمنة جبار مطر الدليمي

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development :

اسم المحاضرة الثامنة باللغة العربية : مراحل اعداد خطة التنمية الاقليمية

اسم المحاضرة الثامنة : باللغة الانكليزية:

Stages of preparing a regional development plan

المحاضرة:الثامنة

مراحل اعداد خطة التنمية الاقليمية

بعد مراعاة كل الاعتبارات واتمام جميع الدراسات المساندة والدراسات الخاصة بخطة التنمية الاقليمية يتم اعداد خطة التنمية الاقليمية وفق المراحل الاتية :-

اولا- مرحلة الاعداد

تتضمن هذه المرحلة وضع الاهداف والمقترحات وتحليل بيانات والمعلومات ووضع البدائل وتحديد الوسائل والاساليب والامكانيات اللازمة للإنجاز الخطة وعلى النحو الاتي :-

١ـ تحديد الغابات والاهداف ـ حيث يتم تحديد الغابات والاهداف على مستوى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية ..الخ وعلى مستوى اجمالي الاقليم صمن توجيهات خطة التنمية القومية(المركزية) وتتضمن وضع المقترحات حول توزيع وتحديد المواقع والانماط يصغيها المثلى.

٢ـ تحليل المعلومات والبيانات حيث يتم في هذه المرحلة تحليل البيانات والمعلومات المستقاة من الدارسات المساندة والدراسات الخاصة بالإقليم(المكان، الانسان ، النشاط) وهذه المعلومات والبيانات الاساسية للإعداد الخطة لا نها هي التي تحدد توجهات وسياسات الخطة الاقليمية القطاعية والكلية

٣ـ وضع البدائل ـ حيث تفرض كل البدائل وطرق العمل وبعد المفاضلة بينها يتم اختيار البديل الافضل الذي يحول عليه تحقيق الاهداف بكفاءة افضل

٤ـ تحديد الوسائل والامكانات ـ هنا يتم تحديد وسائل واساليب اجاز وتمثيل العمل وكذلك تحديد الامكانيات المادية والبشرية اللازمة للإنجاز وكذلك تحديد الكلف المالية اللازم لذلك والفترة الزمنية الكافية للإنجاز .

ثانياً ـ مرحلة التنفيذ

في هذه المرحلة يتم تطبيق الخطة والمباشرة بتنفيذها على ارض الواقع بمجموعة من السياسات والاساليب والمشاريع بأعمال متتابعة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وكل قطاعات المحددة في الخطة ربما يؤمن يحقق تنمية والتطوير لتلك القطاعات والتنمية الاجمالي الإقليم ربما يضمن تحقيق اهداف خطة التنمية القومية وغاياتها ...

ثالثاً ـ مرحلة المتابعة

تعتبر مرحلة المتابعة من اهم مراحل اعداد خطة تنمية الاقليمية اذ يتم فيها متابعة تنفيذ وتحقيق اهداف خطة على المستويين القطاعي والكلي ـ اذ تتضمن متابعة مفصلة بكفاءة تنفيذ برامج تنمية الاقليمية ومشاريعها التي تضمنتها الخطة ورصد ابرز القضايا المؤثرة على مسار تنفيذ تلك البرامج والمشاريع والعمل على تلاقي الخلل والانحرافات ان وجدت من خلال مراجعة برامج التنفيذ او مراجعة الخطة نفسها او من خلال تدقيق تأثير الظروف الخارجية على التنفيذ .

٣ـ٣ اساليب وسياسات التنمية الاقليمية

ان مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية تعتبر ظاهرة عالمية . وتعود اساساً الى تركز الانشطة الاقتصادية وخصوصاً (الصناعة) منها الى أصنافه الى السكان في مناطق معينة ـ مما اوجد مناطق متطورة او اخرى اقل تطوراً ضمن البلد الواحد . وبالتالي حدث تباين كبير في مستويات المعيشية والدخل بين تلك المناطق . ولذلك بدء دور سياسات التنمية الاقليمية في كثير من البلدان يزداد وباتجاه ازالة اثار السلبية التي حلقها تركز الانشطة الاقتصادية والسكان في منطقة محددة . وعلى ذلك تنوعت اساليب التنمية الاقليمية فمنها لمعالجة مشكلة تركز المشاريع الصناعية في مناطق واقاليم محددة ومنها لمعالجة مشاكل الناجمة عن النمو الحضري السريع وتركز السكان في عدد محدود من المدن الكبيرة وعلى ذلك تنوعت اساليب التنمية الاقليمية وتعددت وفي ما يلي اجمال لتلك الاساليب ومجالات استخدامها وبالاتي:

١ـ اسلوب المدن الجديدة

يعتبر هذا الاسلوب من الاساليب المهمة في التمية الاقليمية الحضرية والمعتمدة في معالجة الاختلال في توزيع السكان بين مراكز الحضرية . وايضاً لمعالجة المشاكل الحضرية نتيجة لتركز السكان في المدن الكبرى . وايضاً يعتمد في معالجة عدم التوازن المكاني للأنشطة الاقتصادية .

وقد اعتمد هذا الاسلوب في المملكة المتحدة لحل مشاكل التركز السكاني الذي عانت منه المدن الكبيرة . وكذلك التنمية وتطوير بعض الاقاليم والمناطق المختلفة للحيلولة دون توسيع مدنها الكبيرة ولتحقيق التوازن الحضري فيها لاسيما ان المدن الجديدة اعتبرت كمراكز لنمو الاقليمي من خلال مرافقها العامة وخدماتها والانشطة الاقتصادية التي نشأت فيها .

٢ـ اسلوب المحاور الحضري

ويتضمن هذا السلوب تنظيم وتتوجيه التنمية بمسارات مختارة محاور الطرق ومحاور الانهار والرابط بين المحاور الرئيسية بطرق وشبكات نقل لخلق وظيفي بين المراكز الحضرية وبقية المستقرات البشرية الممتدة على تلك المحاور وبما يفرز جهود التنمية الاقليمية للمركز الحضري . ويوازي ذلك اقامة نشاطات اقتصادية وتجمعات سكانية على امتداد المحاور بما يؤمن علاقات تكاملية بين المراكز الحضرية والمستقرات الريفية ز وقد استندت على اسلوب المحاور

الحضرية المخططات الاقليمية لمدن العالم الرئيسة (شيكاغو ، واشنطن كوبتها كن ، باريس)

٣ـ اسلوب المستقرات المنتشرة (النمو المنتشر)

ان المبدئ الرئيسي لهذا الاسلوب هو تنمية متوازنة بين الاقاليم الرئيسية والاقاليم الثانوية وبين المراكز الحضرية والمستقرات الريفية . ويستند هذا الاسلوب على مبدئ نشر التنمية على مواقع كثيرة. ويقوم او يعتمد على الية نظرية الاماكن المركزية في مبدئ ان حجم المستقرة البشرية(الاماكن المركزية) يحدد حجم المناطق المحيطة (الاقليم وعدد وحجوم المستقرات البشرية في ذلك الاقليم والتي ترتبط مع المكان المركزي بعلاقات وظيفية تنموية ضمن سلسلة هرمية واضحة . بحيث تعم الجهود التنموية كافة المستقرات واقاليمها المباشرة . ربما يكون هذا الاسلوب من ناحية النظرية الاكثر ملائمة من حيث تحقيق اهداف التنمية الاقليمية لا كنة من ناحية العلمية الاقل امكانية للتطبيق والاعلى كلفة . كما ان مزايا جهود التنمية تتناقص عند نشر خطط التنمية الاقليمية على مواقع كثيرة .

٤ـ اسلوب الانتشار الموجة

ويتضمن هذا الاسلوب نشر الموارد والجهود التنموية على مناطق ثانوية مختارة ضمن الاقليم المركزي لتصبح مراكز تنمية لما يحط بها ويجاورها من المناطق . ويعتمد في ذلك على الامكانيات التنموية للمناطق الثانوية ويوازي ذلك إجراءات اخرى تتمثل بتحديد الاستثمارات في الانشطة الاقتصادية في عاصمة الاقليم المركزي . ويمكن ان يكون هذا الاسلوب افضل اساليب التنمية الاقليمية خلال المراحل الاولى للتنمية .

٥ـ اسلوب اقطاب النمو

ترجع فكرة اقطاب النمو في اطارها الاقليمي الى المفكر الفرنسي (بودفيل) حيث يرى ان قطب النمو الاقليمي ينشأ بتركيز عدد من الصناعات المترابط نمو في جميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقع ضمن تأثير تلك الصناعات بأنها ستجلب صناعات جديده وسوق تخلق ظروف اقتصاديات التوطن لمشاريع ثنائية اخرى وهكذا استعز مقومات التنمية الاقليمية . ويعتمد اسلوب اقطاب لنمو التنمية الاقاليم المتخلفة حيث يعار الى تهيأة الخدمات العامة والمجتمعية والسكن وخدمات البنى التحتية والطرق ووسائل الاتصالات ثم البدء بعملية التصنيع اعتماداً على الامكانيات التنموية في ذلك الاقليم موجب هذا الاسلوب ستكون اقطاب النمو مركز جذب لرؤوس الاموال والصناعات والاستثمارات وبالتالي يتم تنمية وتطوير ذلك

الاقليم ويمكن ان يكون مركز جذب سكاني لتخفيف التركز السكاني عن بعض المراكز ...

٦ـ اسلوب نقل او تهجير الايدي العاملة

ويتمثل هذا الاسلوب بنقل الايدي العاملة من المناطق والاقاليم التي لا تتوفر فيها فرص عمل وترتفع فيها معدلات البطالة الى المناطق والاقاليم المزدهرة اقتصادياً اً بهدف معالجة مشكلة تدني المستوى المعاشي والفقر الذي يعانيه سكان الاقاليم والمناطق الفقيرة . ويعتمد لتطبيق هذا الاسلوب مجموعة من الاجراءات التشجيعية ـ مثل اعادة تدريب الايدي العاملة المهاجرة على مهن جديدة اضافة الى تقديم منح ومساعدات مالية لتسهيل هجرة الايدي العاملة ومنح انتقال المسكن ومنح لمواجهة تكاليف السكن الجديد . وقد اعتمد هذا الاسلوب خلال المراحل المبكرة للتنمية الاقليمية

٧ـ اسلوب نقل الاستثمارات .

ويتضمن هذا الاسلوب نقل الاستثمارات الاقتصادية وبخاصة الصناعة الى الاقاليم الاقل تطوراً وبما يؤمن توفير فرص عمل للسكان في مناطقهم وتنمية وتطوير لتلك الاقاليم من خلال استثمار الامكانيات الطبيعية والبشرية في تلك الاقاليم وبما يعزز جهود التنمية الاقليمية .

ويعتمد في تطبيق هذا الاسلوب على مجموعة من الاجراءات يمكن ايجازها بالاتي :-

١ـ توجيه الاستثمارات الصناعية الجديد الى الاقاليم الاقل تطورا من خلال مجموعة من الحوافز المالية والتشجيعية ـ تدرج من المنح المالي والقروض الى تخفيض الضرائب فضلا عن توفير خدمات البنى التحتية وطرق وبناء المصانع بكافة خدماتها الدولة .

٢ـ تحديد ومنع انشاء المشاريع الصناعية الجديدة في المناطق والاقاليم المتطورة من خلال تقيد منح اجازات التأسيس للمشاريع الصناعية يوازيه تشجيع انتقال المشاريع القائمة الى الاقاليم الاقل تطورا ومن خلال الحوافز التشجيعية المنوة عنها في (١) اعلاه ...

٣ ـ ٤ـ المشاكل والمعوقات التي تواجه خطط التنمية الاقليمية

هنالك مجموعه من المشاكل وتحديدات التي تعيق تنفيذ او تحد من فاعلية خطه التنمية الاقليمية يمكن اجمالها بالأتية :-

١- غموض الغايات وعدم وضوحها لان معظم الاهداف للتخطيط الاقليمي تحدد من قبل الساسة صاني القرار .

٢ - المعوقات المالية - اذ ان الانفاق المالي على خطط التنمية الاقليمية يتم عن طرية التمويل العام من قبل الدولة وهو غالباً ما يكون غير كافي او مجزي لنقطبه برامج ومشاريع خطة التنمية او يكون تأخير في وقت التمويل مما ينعكس سلباً على التنمية الاقليمية .

٣- غياب او قصور التنسيق بين الوزارات التي تضع قرارات الاستثمار حسب القطاعات مما ينعكس سلبً على تنفيذ برامج ومشاريع خطط التنمية الاقليمية .

٤- عدم توفر معلومات وبيانات احصائية اقليمية كافية عن الامكانيات المتاحة والتي يمكن استخدامها في التحليل اللازم لنجاح خطة التنمية الاقليمية

٥- عدم التحديد العقلاني للأساليب الملائمة لعملية التخطيط التنموي

٦- عدم التعاون والتنسيق بين مستويات التخطيط يؤدي الى فشل الخطة الاقليمية في تلبية وتأمين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية لسكان الاقليم .

٧- المعلومات القانونية والتشريعية - لكي تكون سياسات خطة التنمية الاقليمية فغالة ومؤثرة يجب ان تأخذ القرارات الخاصة بها صيغة قانونية لكي تكون لتكون ملزمة لذوي العلاقة - كما وان من المعوقات التشريعية والقانونية الاخرى حق الملكية العقارية وما تشكله من عقبة في طريق انشاء اي مشروع تنموي اذ لابد من تعديل هذه التشريعات المنظمة لحق الملكية وبما يخدم الصالح العام من اجل تحقيق التنمية الاقليمية المطلوبة .

٨- المعوقات الادارية والتنظيمية - او ما يسمى بحقبة التنظيم الاداري - اذ غالباً ما يتم وضع خطط التنمية الاقليمية من قبل الحكومة المركزية دون مشاركة الادارات المحلية فيها . مما يجعل تلك الخطط بعيدة عن تلبية الاحتياجات الحقيقية والفعلية للأقاليم .

٩- المعوقات السياسية - اذ تتدخل بعض الهيئات والجهات السياسية المتنفذة في وضع قرارات خطط التنمية الاقليمية وبأ هداف وصيغ مختلفة لحماية نفوذها

وبسط سيطرتها . وتتدل في توجيه ورقابة هيئات التخطيط بمختلف المستويات وبالشكل الذي يولد عقبة حقيقية امام تحقيق التنمية الاقليمية المطلوبة

المرحلة الرابعة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

جغرافية التخطيط والتنمية أ.م.د.آمنة جبار مطر الدليمي

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development :

اسم المحاضرة التاسعة باللغة العربية :

تجارب عالمية في التنمية الاقليمية

اسم المحاضرة التاسعة : باللغة الانكليزية:

International experiences in regional development

المحاضرة:التاسعة

تجارب عالمية في التنمية الاقليمية

ان مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية تعتبر مشكلة عالمية ـ وتعود اساساً الى تركز النشاطات الاقتصادية بشكل عام والنشاط الصناعي بشكل خاص في مناطق معينة مما ادى الى وجود مناطق متطورة واخرى اقل تطوراً ومن البلد الواحد وبالتالي حدوث تباين كبير في مستويات المعيشة والدخل بين تلك المناطق .

وعلى هذا الاساس او السبب بدء دور سياسات التنمية الاقليمية في اغلب دول العالم يزداد في توجيه الاستثمارات مكانياً لمعالجة المشكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والسياسية التي نجمت من تباين الاقليمي في مستويات التنمية . في ما يلي استعراض لبعض التجارب في اطار التجربة العالمية للتنمية الاقليمية :ـ

٣ـ٥ـ١ـ التنمية الاقليمية في المملكة المتحدة ((U.K

ان الجهود المبكرة للتنمية الاقليمية في المملكة المتحدة تعود الى العشرينات من القرن الماضي ، وكانت تهدف بشكل اساسي الى خلق نوع من الموازنة في مستويات التنمية بين الاقاليم المختلفة . حيث كانت المشاكل الاقليمية ايان تلك الفترة تتمثل بتركيز معظم النشاطات الاقتصادية والصناعات بشكل خاص في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد ، بشكل الذي ادى الى توسع ونمو المدن بشكل كبير ، وظهور الكثير من المشاكل في تلك المدن مثل الازدحام السكاني وكثافة النقل والازدحام المروري ومشاكل الاسكان والضغط على الخدمات العامة والمشاكل الاجتماعية وانحلال الاقتصاد الصناعي . فضلاً عن الاختلافات الإقليمية بين الشمال والجنوب في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي. حيث اتصفت المناطق الشمالية بوجود الصناعات القديمة والكساد الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل الفردي ونقص في خدمات الاسكان والخدمات التعليمية والصحية وانخفاض اجور العمال اضافه الى المشاكل الاجتماعية .

ان تلك المشاكل دفعة الحكومة الى التفكير بتوجيه جزء من مصدر ثرواتها بصورة مباشرة وغير مباشرة الى الاقاليم والمناطق المختلفة في الشمال لتحقيق اهداف قومية واقليمية ـ اقتصادية واجتماعية وذلك من خلال مجموعة من

السياسات التنموية الإقليمية . وقد اختلفت تلك السياسات حسب المراحل الزمنية من حيث طبيعة الادوات والاجراءات المتاحة ونوع المشاكل التي عانة تهدف الى معالجتها . وفي ما يلي ايجاز لتلك السياسات:-

سياسات تهجير ايدي العاملة

خلال فترة العشرينات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي كان الهدف الاساسي لسياسة التنمية الاقليمية هو معالجة مشكلة ارتفاع معدلات البطالة في الاقاليم الشمالية (حيث الصناعات القديمة)وتباين تلك المعدلات بين الاقاليم المملكة المتحدة من ناحية اخرى . ولتحقيق تلك الاهداف اعتمدت الحكومة (سياسة هجرة العمال) خارج المناطق التي تعاني من مشاكل البطالة والكساد الاقتصادي . ولتنفيذ هذه السياسة ولضمان تحقيق اهدافها فقد اعتمدت على مجموعة من الادوات (ومن خلال تشريع قانون التحول الصناعي لسنة ١٩٢٨) مثل انشاء مراكز لا عادة تدريب العمال على مهن جديديه اضافة الى تقديم منح ومساعدات مالية لتسهيل تنفيذ السياسة وقد اخذت هذه المنح اشكال عديدة ((منح لا عادة تدريب العاطلين والمسنين ، ومنح للمنشاة الصناعية لتغطية تكاليف مكائن ومعدات التدريب ، ومنح لتشجيع انتقال العمال مثل منح تحويل المنازل ومنح لمواجهة تكاليف السكن الجديد))

٢ـ سياسة نقل الاستثمارات

في منتصف الثلاثينات ظهرت توجيهات اكثر فاعلية لمعالجة مشاكل البطالة وانخفاض مستوى الدخل في الاقاليم الشمالية ، والعمل على خلق نوع من الموازنة في مستويات التنمية بين اقاليم المملكة المتحدة ، وذلك من خلال التأكد على توزيع الاستثمارات بشكل متوازي بين الاقاليم . وقد تمخض عن تلك التوجهات سياسة اقليمية جديدة اكثر فاعلية خلال عام ١٩٣٤تسمى (سياسة العمل الى العمال) او سياسة نقل الاستثمارات وقد خلت هذه السياسة هي المعتمدة في جهود التنمية الاقليمية بالمملكة المتحدة منذ ذلك الوقت ولحد الان . وكان منطلق التطور في هذه السياسة او اساسة يرتكز على اسلوبين هما :-

أ ـ توجيه الاستثمارات الصناعية نحو الاقاليم الاقل تطوراً

ان استمرار معدلات البطالة مرتفعة في الاقاليم الشمالية وانخفاض معدلات التطور الاقتصادي من جراء الكساد الاقتصادي اضاف بعداً جديداً السياسة التنمية الاقليمية . اذ ان هذه المشاكل دفعت بالحكومة الى اعتماد اجراءات تقضي بأنشاء او نقل مجموعة من المشاريع الصناعية الى تلك الاقاليم في محاولة لتوليد

عمل من اجل تقليل معدلات البطالة على المدى القريب ومحاولة لرفع معدلات النمو الاقتصادي في تلك الاقاليم على المدى البعيد . ولتحقيق ذلك شرعت الحكومة قانون المناطق الخاصة عام ١٩٣٤ والذي يعتبر اول اجراء تشريعي لتوزيع المشاريع الصناعية باتجاه متوازن وحسب هذه السياسة تم تحديد اربعة مناطق خاصة ((ذات مشكلة)) على اساس معيار البطالة .. ولتشجيع انتقال المشاريع الصناعية الى تلك المناطق الخاصة ولتوجيه الاستثمارات الصناعية الجديدة اليها اعتمدت السياسة على ادوات غير مباشرة تمثلت بالمساعدات المالية والقروض وكانت هذه الادوات غير فاعلة في تحفيز الاستثمارات للتوجه الى تلك المناطق وبما يمكن من الحد من مشكلة البطالة ذات المستويات المرتفعة ،وذلك لقلة الوفورات الاقتصادية للمشاريع الصناعية الخاصة بالمقارنة مع وفورات الاقاليم المتطورة .

ب ـ تحديد الموقع الصناعي في الاقاليم المتطورة

نتيجة لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الخاصة ، فضلا عن ان تركز المشاريع الصناعية والسكان في الجنوبي الشرقي له مساوئ عديدة كالكلف الاجتماعية خاصة المخاطر الصحية بسبب الزحام . اضافة الى ان تركز السكان في جزء الجنوب الشرقي يعد خللاً في الاعتبارات الاستراتيجية . وعلى اساس ذلك اصبح التوجه العام لدى الحكومة هو اعادة تطو المناطق الحضرية المزدحمة من خلال تشجيع نشر الصناعات والسكان من هذه المناطق . وكذلك اعادة النشاط الاقتصادي والازدهار الاجتماعي في للمناطق الخاصة .

هذه التوجهات اصبحت تمثل اطار العام السياسة التنمية الاقليمية خلال فترة الاربعينات . لذلك تم وضع سياسة تحديد الموقع الصناعي مضمونها والياتها تحفز انشاء وانتقال المشاريع الصناعية الى المناطق التي تعاني من الركود الاقتصادي مقابل وضع قيود امام التوسع الصناعي في المنطق التي تعاني من مشاكل التركز الصناعي وقد اعتمدت السياسة في تحقيق اهدافها على مجموعة ادوات مباشرة وغير مباشرة الادوات غير مباشرة تمثلت بالمحفزات التشجيعية الممنوحة للمستثمرين من اجل دفعهم للاستثمار في الاقاليم الاقل تطوراً مثل المنح والقروض والاعفاءات الضريبية ، يضاف الى ذلك تم انشاء المصانع لقروض البيع والتأجير البيع للمستثمرين في تلك المنطقة .. اما الادوات المباشرة فقد تمثلت بالسيطرة على الموقع الصناعي من خلال اجازات تأسيس المصانع من حيث تم منح اجازات التأسيس للمصانع التي تقام في المناطق الاقل تطورا بحرية تامة مقابل تقييدها في المناطق التي تعاني من مشكال التركز الصناعي واستمر

العمل بسياسة نقل الاستثمارات بعد الحرب العالمية الثانية وبأساليب واجراءات اكثر فاعلية خلال الستينات والسبعينات حيث تم توسيع نطاق المناطق الخاصة المشمولة بالتنمية وبالاعتماد على معايير جديدة مثل الايدي العاملة الحالية والمتوقعة ومستوى النشاط الاقتصادي ونمو السكان والدخل الفردي بالإضافة الى معيار البطالة وعلى ضوء ذلك تم تصنيف مناطق التنمية الى (مناطق تنمية خاصة) و (مناطق تنمية) و (مناطق وسطى) وقد منح المحفزات بمستويات مختلفة حسب مستوى النشاط الاقتصادي في كل منطقة وطبيعة المشاكل التي تعانيها وقد اخذت المحفزات المقدمة الى تلك المناطق الاشكال الاتية :-

١ـ مساعدة المستثمر الخاص ـ تمثلت بالمكافئات التي تمنح للمشاريع التي تستخدم كثافة عالية من الايدي العاملة . اضافة الى تخفيض معدل الفائدة على قروض

٢ـ النفقات والاستثمارات الحكومية ـ تمثلت بأشاء خدمات البنى التحتية والاجتماعية

٣ـ الدوائر الحكومية ـ حيث قامت الحكومة بنشر عدد من الدوائر في تلك المناطق من اجل فرص عمل اضافية وزيارة الانشطة الاقتصادية في تلك المناطق باتجاه تنميتها وتطويرها .

٤ـ الصناعات الحكومية ـ حيث نشرت الحكومة عدد كثير من مشاريعها الصناعية الكبيرة في المناطق المشمولة بالتنمية من اجل توفير فرص عمل والقضاء على البطالة ولتكون حافز لاستقطاب مشاريع صناعية اضافية تابعة للقطاع الخاص .

وقد حققت سياسة التنمية الاقليمية في المملكة المتحدة نتائج ايجابية باتجاه اهدافها وخصوصاً خلال فترة الستينات والسبعينات ومن بين تلك النتائج :ـ

أـ انخفاض معدلات البطالة في المناطق الخاصة المشمولة بالتنمية مع تقليل حدة التفاوت في المعدلات

ب ـ انتقال الصناعات بصورة كبير الى المناطق المشمولة بالتنمية مع ظهور حركة كبيرة بتأسيس المشاريع الصناعية الجديدة في تلك المناطق .

ج ـ تقليل معدلات الهجرة الخارجة من المناطق المشمولة بالتنمية بفعل برامج توزيع ونشر المشاريع الصناعية .

وقد منح المحفزات بمستويات مختلفة حسب مستوى النشاط الاقتصادي في كل منطقة وطبيعة المشاكل التي تعانيها وقد اخذت المحفزات المقدمة الى تلك المناطق الاشكال الاتية :-

١- مساعدة المستثمر الخاص - تمثلت بالمكافئات التي تمنح للمشاريع التي تستخدم كثافة عالية من الايدي العاملة . اضافة الى تخفيض معدل الفائدة على قروض

٢- النفقات والاستثمارات الحكومية - تمثلت بأشاء خدمات البنى التحتية والاجتماعية

٣- الدوائر الحكومية - حيث قامت الحكومة بنشر عدد من الدوائر في تلك المناطق من اجل فرص عمل اضافية وزيارة الانشطة الاقتصادية في تلك المناطق باتجاه تنميتها وتطويرها .

٤- الصناعات الحكومية - حيث نشرت الحكومة عدد كثير من مشاريعها الصناعية الكبيرة في المناطق المشمولة بالتنمية من اجل توفير فرص عمل والقضاء على البطالة ولتكون حافز لاستقطاب مشاريع صناعية اضافية تابعة للقطاع الخاص .

وقد حققت سياسة التنمية الاقليمية في المملكة المتحدة نتائج ايجابية باتجاه اهدافها وخصوصاً خلال فترة الستينات والسبعينات ومن بين تلك النتائج :-

أ- انخفاض معدلات البطالة في المناطق الخاصة المشمولة بالتنمية مع تقليل حدة التفاوت في المعدلات

ب - انتقال الصناعات بصورة كبير الى المناطق المشمولة بالتنمية مع ظهور حركة كبيرة بتأسيس المشاريع الصناعية الجديدة في تلك المناطق .

ج - تقليل معدلات الهجرة الخارجة من المناطق المشمولة بالتنمية بفعل برامج توزيع ونشر المشاريع الصناعية

د - حدوث تقارب نسبي في مستويات الدخل الاقليمي

المرحلة الرابعة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

جغرافية التخطيط والتنمية أ.م.د.آمنة جبار مطر الدليمي

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development :

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية : تجربة التنمية الاقليمية في فرنسا

اسم المحاضرة العاشرة : باللغة الانكليزية

Regional development experience in France:

المحاضرة:العاشرة

تجربة التنمية الاقليمية في فرنسا

ان مبرر اعتماد سياسة التنمية الاقليمية في فرنسا يعود الى مجموعة من المشاكل المتعلقة بالتفاوت المكاني في مستويات التنمية . ففي الوقت الذي عانت فيه الفوارق في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حادة جداً بين اقاليم باريس وبقية الاقاليم الفرنسية الاقل تطوراً فأن هنالك فوارق اقليمية اخرى بين شرق وغرب البلاد . اذ ان غرب فرنسا الذي يتصف بتدني مستويات النشاط الصناعي وسيادة القطاع الزراعي والذي تشكل مساحته (٥٠%) من مساحة فرنسا ويعيش فيه (٤٠%) من سكانها يعتبر هو الاقليم الاقل تطوراً مقارنة بالإقليم الشرقي المتطور صناعياً

ومن المشاكل الاخرى المتعلقة بالتنمية الاقليمية في فرنسا هي ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الشمالية من البلاد نتيجة لتدهور الصناعات القديمة في تلك المناطق .

وعلى الرغم من ان سياسات التخطيط الاقليمي كانت لها بدايات وتوجهات في جهود التنمية في فرنسا خلال فترة محصورة الحربين العالميتين خاصة فيما يتعلق بمواقع بعض المصانع العسكرية . الا ان التخطيط الاقليمي لم يظهر بصورة واضحة ومنتظمة الا بعد الحرب العالمية الثانية حيث ان متطلبات اعادة بناء ما دمرته الحرب ومعالجة مشاكل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الاقاليم المختلفة دفعت بالمؤلفين للتفكير جديداً لمواجهتها والعمل بأساليب التخطيط الاقليمي كوسيلة فعالة لتوجيه التنمية المكانية . ويمكن اعتبار عام ١٩٥٥ هو بداية التوجهات الجادة لسياسة التنمية الاقليمية في فرنسا حيث تم اعتماد سياسات تنموية اقليمية واضحة ومنظمة ركزت على التوجيه المكاني للنشاط الصناعي . وفيما يلي توضيح لتلك السياسات :-

اولا- سياسات تحديد الموقع الصناعي

كان الهدف المركزي لهذه السياسة هو تخفيف شدة تركز الانشطة الاقتصادية وبالأخص الصناعية منها عن اقليم باريس وتحويلها نحو الاقليم الاقل تطوراً زمن خلال مجموعة من الادوات صنفت وقت الاتي :-

أ ـ الادوات المباشرة ـ وتمثلت بتقييد منح اجازات تأسيس المشاريع الصناعية في المنطق التي تعاني من مشكلة التركز الصناعي وخصوصاً اقليم باريس

ب ـ الادوات غي مباشرة ـ وتمثلت بالحوافز المالية والتشجيعية كالإعانات والقروض والاعفاءات الضريبة وتخفيض سعر الفائدة ، وكانت تمنح تلك المحفزات وفق اطار من الاولويات بهدف تحقيق الموازنة الاقليمية في التنمية ـ وقد حققت السياسة بعض النجاح في نشر المشاريع الصناعية وتخفيف شدة التركيز عن اقليم باريس على الرغم من ان اغلب المشاريع لم تبتعد كثيراً عن باريس العاصمة وتركزت في نطاق حولها يمتد بين (٧٠ ـ ١٠٠). واستمر العمل بهذه السياسة طيلة الخمسينات الى منتصف الستينات مع اضافة بعض الاجراءات الادارية وتغير في بعض الاساليب والادوات المتبعة وبما يعزز فاعلية السياسة باتجاه تحقيق اهدافها .. وكانت الخطوة الاولى اجراء تغييرات على الهيكل الاداري القائم ليكون اكثر انسجاماً مع متطلبات التنمية الاقليمية حيث تم تقسيم فرنسا الى (٢١) اقليم تخطيطي خلال عام (١٩٥٦) بعد ان كانت تتكون من (٩٠) قسم اداري وقد رسمت حدود الاقاليم التخطيطية وصورة تتماشى مع حدود الاقاليم الادارية بعد دمج مجموعة منها في اقليم تخطيطي واحد . وعلى ضوء هذا التقسيم الجديد تم اعداد خطط اقليمية لكل اقليم حدة . ـ وفي عام ١٩٦٤ وفي محاولة لجعل السياسة الاقليمية اكثر فاعلية تم تقسيم الى (٥) خمسة انطقه على اساس معيار البطالة ومستوى الدخل الفردي ومستولى النشاط الاقتصادي وبموجب هذا التقسيم اعتمدت سياسة التنمية الاقليمية على ادوات واجراءات مباشرة وغير مباشرة وبشكل متدرج ومتفاوت من حيث النوع والعدد وحسب درجة التطور للانطقة الخمسة والتي هي:

١ـ نطاق غرب وجنوب غرب فرنسا

٢ـ نطاق شرق فرنسا

٣ـ النطاق الشمالي من وسط فرنسا

٤ـ النطاق الجنوبي من وسط فرنسا

٥ـ نطاق اقليم باريس

ثانيا- سياسة اقطاب النمو

في عام ١٩٦٦ تم التأكيد على خلق الظروف النمو الذاتي في الاقاليم الفرنسية وذلك باعتماد سياسة اقطاب النمو كقصر اساسي في التنمية الاقليمية الفرنسية

وتهدف السياسة الى تقليل تركيز الانشطة الاقتصادية بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص العاصمة باريس ومن خلال تطوير مراكز الاقاليم الاخرى وتنفيذ هذه السياسة ثم تقسيم فرنسا الى (٩) تسعة اقاليم وظيفية بالاعتماد على بعض المعايير مثل حجم السكان وهيكل الخدمات الاقليمية . وقد تم تركيز بعض الصناعات التابعة للقطاع العام فضلا عن بعض الاستثمارات الاقتصادية والخدمات العامة وخدمات البنى الارتكازية في مراكز النمو لخلق ظروف الاقتصاديات الحضرية والتي سيكون لها دور كبير في جذب المشاريع الصناعية الخاصة والتي هي بدورها تخلق ظروف اقتصاديات التوطن للمشاريع الصناعية الجديدة. وهكذا ستتعزز المقومات التنمية الاقليمية في مراكز النمو وبما يعزز جهود التنمية لمميع اقاليم البلد . وقد وجهت الى هذه السياسة مجموعة من الانتقادات ، منها ان تأثيرها في استقطاب المشاريع والانشطة الاقتصادية عن باريس العاصمة كان محدوداً اضافة الى انها اعتمدت على تطوير المدن القائمة كمراكز نمو مما جعل بعض اجزاء الاقليم (خارج اقليم تلك المدن القائمة) خالية من وجود مراكز للنمو . اضافة الى ان هذه السياسة لم تأخذ بنظر الاعتبار امكانيات ومحددات المناطق التي اختيرت مراكز نمو .

٣ـ ٥ـ٣ـ التنمية الاقليمية في الهند

تعود الجهود الاولى لسياسة التنمية الاقليمية في الهند الى الخمسينات من القرن الماضي عندما تزايد الشعور بأهمية التنمية الاقليمية لمعالجة المشاكل الناجمة عن التباين المكاني في مستويات التنمية بين ولاياه ومناطق شبه القارة الهندية .وفي تلك الفترة ظهرت اتجاهات تدعو الى ضرورة اعداد خطط تنموية للمناطق التي تعاني من مشاكل معينة . اضافة ال ضرورة اجراء دراسات ومسدوحات تهدف ال قياس مستوى الاختلافات الاقليمية وتحليل مشاكل التنمية الاقليمية للخروج ببعض المؤشرات حول الاتجاهات المثلى للتنمية في كل ولاية وبالاعتماد على الامكانيات المحلية المتوفرة . وكان من ابرز المشاكل التنموية التي عانت منها الهند والتي ادت الى تزايد الشعور بضرورة اعتماد سياسات اقليمية لمعالجتها هي :-

١ـ تركز المشاريع الصناعية الكبيرة في المراكز الحضرية الكبرى مع انتشار بعض المشاريع الصناعية الصغيرة في مواقع غير مخططة يقابلها ضيق فرص العمل في المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة .

٢ـ انتشار الفقر في المناطق الريفية بسبب سوء استثمار الارض الزراعية .

٣ـ تزايد معدلات الهجرة الى المناطق الحضرية .

٤ـ قصور شبكة النقل والمواصلات في ربط اجزاء القارة الهندية مما عمق حدة التفاوت الاقليمي في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية . واراء هذه الاوضاع باشرت الحكومة الهندية وفي محاولة لتنمية البلاد ولتخفيف حدة التفاوت بين الاقاليم بتشكيل لجنة التخطيط عام ١٩٥٠ ومن ثم تبعها عام ١٩٥٦ انشاء قسم التخطيط الاقليمي تابع لنفس اللجنة اضافة الى انشاء وحدات تخطيطية في مراكز الولايات الهندية مهمتها التنسيق بين الدوائر والمؤسسات المختلفة عند اعداد خطة التنمية الاقليمية ... عموماً اعتمدت التنمية الاقليمية في شبة القارة الهندية على سياسات واساليب متنوعة لتحقيق اهدافها اختلفت وتباينت حسب الفترات الزمنية وفيما يلي ايجاز لتلك السياسات والاساليب :ـ

١ـ خلق الظروف الصناعية المشجعة في المناطق المتخلفة اعتمدت هذه السياسة خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٥١ـ ١٩٥٦) ولغرض توسيع وتطوير الصناعات الريفية الاولية في المناطق المختلفة من اجل توفير فرص عمل لتقليص معدلات البطالة في تلك المناطق باشرت الدولة برفع مستوى قدرت تلك المناطق على تقديم مستوى الوفورات الاقتصادية قادرة على تطوير الصناعات الريفية الاولية القائمة وعلى جذب استثمارات صناعية جديده وذلك من خلال تطوير خدمات البنى الارتكازية بدءً بطرق النقل الى خدمات الماء والكهرباء والخدمات الاجتماعية .

٢ـ سياسة تحديد الموقع الصناعي

في خطة الخمسية الثانية (١٩٥٦ـ١٩٦١) تم اعتماد سياسة السيطرة على انشاء المشاريع الصناعية في المدن الكبير واقاليمها من خلال تقييد منح اجازات تأسيس المشاريع الصناعية فيها وبما يؤمن توجيه المشاريع الصناعية الجديدة الى مناطق المتخلفة بهدف تنميتها .

٣ـ سياسة نقل ونشر الصناعات

خلال خطه خمسيه الثالثة (١٩٦١ ـ ١٩٦٦) تم اعتماد سياسة النقل ونشر الصناعات الكبيرة والصغيرة بين الاقاليم وعلى ضوء امكانياتها التنموية وبما يضمن تنميتها وتطويرها ومن خلال مجموعة من الوسائل والإجراءات التي اعتمدت في توجيه المشاريع الصناعية الخاصة مثل المساعدات المالية والقروض الصناعية والاعانات المالية والاعفاءات الضريبية فضلاً عن انشاء معاهد لتدريب العمال وتطوير مهاراتهم كما نشر الصناعات الحكومية ايضاً في تلك الاقاليم لا

عطاء امال لا صحاب المشاريع الخاصة بتحقيق الوفورات الاقتصادية الخارجية والترابط الصناعي .

واستمر العمل بجميع سياسات التنمية الاقليمية انفة الذكر جنباً الى جنب في الخطط الخمسية اللاحقة والى الوقت الحاضر وبما يؤمن ادامة وتعزيز نشر المشاريع الصناعية في الاقاليم المختلفة وبما يؤمن تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة .

المرحلة الرابعة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

جغرافية التخطيط والتنمية أ.م.د.آمنة جبار مطر الدليمي

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development :

اسم المحاضرة الحادي عشرة باللغة العربية:

: تجربة التخطيط الاقليمي والتنمية الاقليمية في العراق

اسم المحاضرة الحادي عشر: باللغة الانكليزية:

The experience of regional planning and regional development in Iraq

المحاضرة: الحادية عشر

ـ تجربة التخطيط الاقليمي والتنمية الاقليمية في العراق

تظهر اهمية التخطيط الاقليمي والتنمية الاقليمية في توزيع الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية بشكل واضح في كثير من دول العالم .

ففي حالات كثيرة تتركز المشاريع الاقتصادية في المناطق الحضرية وفي بعض الاقاليم على مستوى الدولة الواحدة ، مما يؤدي الى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وعمرانية لتلك الدول . وقد ظهرت هذه الحالة في العراق حيث تركز الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية ومنها الصناعية بشكل خاص في المراكز الحضرية الكبيرة ومحافظاتها (بغداد ، البصرة ، نينوى) وبقيت اغلب محافظات الاخرى تعاني من مظاهر التخلف في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية . ويعود السبب في ذلك الى غياب المعايير المكانية في تخطيط لمواقع المشاريع الصناعية بشكل خاص وكذلك بقيت المشاريع الاقتصادية ، حيث لم يكن حينها دور للسياسة الحكومية في توزيع الجغرافي للصناعات بين المحافظات بل كان دورها منصب على تطوير الصناعات والتعجيل في نموها عن طريق التشريعات القانونية ودوائر الائتمان اضافة الى تلطيف بيئة الاستثمار الصناعي من خلال توفير البنى الارتكازية .

واستمر ظاهرة غياب المؤشرات والمعايير المكانية في توقيع المشاريع الاقتصادية حتى منتصف الستينات من القرن الماضي ، الى ان شهدت خطة التنمية القومية (١٩٦٥-١٩٦٩) اشارة في استراتيجيتها على البعد المكاني في توزيع الانشطة الاقتصادية وخاصة الصناعية منها وبما يضمن تطبيق الفجوة في مستويات الدخل بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية وبين المحافظات المتطورة والمحافظات المختلفة . الا ان الاهتمام بالتنمية الصناعية الاقليمية ظل محدود ولم يجري اي توزيع مكاني للمشاريع الصناعية وبقيت العوامل الاقتصادية والفنية (معايير الكفاءة الاقتصادية) عي المحددة لمواقع عدد كبير من تلك المشاريع مما عزز من التركز المكاني للمشاريع الصناعية .

الا انه في خطة التنمية القومية اللاحقة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) ظهر اهتمام واضح بالتنمية الاقليمية واعتبرت انه من الضروريات مراعات التوزيع الجغرافي للمشاريع الاقتصادية الجديدة منها الصناعية بشكا خاص على مختلف محافظات وعلى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والفنية والاجتماعية والتنموية التي تحكم

تحديد مواقع تلك المشاريع . وكما اكدت على اهمية التخطيط الاقليمي وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات وبين المحافظات وكان من ابرز اتجاهات التنمية الاقليمية خلال هذه الفترة هو استحداث هيئة التخطيط الاقليمي في وزارة التخطيط عام ١٩٧٢ وفي خصم هذه الاحداث اصدرت الدولة الكثير من القوانين والاجراءات المالية والادارية وبما يعزز جهود التنمية الاقليمية ـ وقد سارت خطة التنمية القومية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) خطوه ابعد حيث اعتبرت التوزيع المتوازن للمشاريع الصناعية في جميع المحافظات من الامور الاستراتيجية الواجب مراعاتها ، واكدت ايضا على ضرورة مواصلة تطوير اساليب التخطيط الاقليمي وبما يؤمن توزيع ثمار التنمية على كافة المحافظات تحد من التفاوت المكاني في مستويات التنمية . واستمر العمل بنفس التوجهات والاجراءات التنموية في جميع خطط التنمية القومية اللاحقة والتي يمكن ان نطلق عليها تسمية ((سياسة نشر المشاريع الصناعية)) وقد اعتمدت تلك السياسة مجموعة من الاساليب والاجراءات والادوات لتوجيه المشاريع الصناعية او نشرها مكانياً بين المحافظات يمكن ايجازها بالاتي :-

١ـ الاجراءات الادارية

كانت المؤسسة الإدارية اكثر فاعلية في مجال التنمية الاقليمية للقطاع الصناعي في

((المؤسسة العامة للتنمية الصناعية)) والتي غير اسمها لاحقاً الى (مديرية تنظيم والمساعدات العامة) ومهمتها منح اجازات تأسيس للمشاريع الصناعية والتخطيط لها ومتابعتها وكان من ابرز الاجراءات الادارية لهذه المؤسسة في مجال التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعي التابعة للقطاع الخاص وبما يضمن تحقيق اهداف خطط التنمية القومية هو تقسيم المحافظات الى مراتب حسب درجة التطور الصناعي ويحدد على اساسها الاعفاءات الضريبية ونسب القروض والفوائد المأخوذة عليها من قبل المصرف الصناعي واذي يعتبر هو الاخر من الاجهزة الادارية الفاعلة في مجال التنمية الاقليمية ، وكان التقسيم المرتبي للمحافظات على النحو الاتي :-

ـ المحافظات المتطورة (بغداد ، البصرة، نينوى) .

ـ المحافظة وسط التطور (التأميم، واسط، كربلاء، بابل)

ـ المحافظات الاقل تطورا (الانبار ، ديالى ،السليمانية ، اربيل ،دهوك ، القادسية ، ذي قار ، المثنى ، ميسان)

٢ـ التشريعات القانونية

لتعزيز جهود التنمية الإقليمية ومن خلال نشر المشاريع في المحافظات الاقل تطوراً شرعت الدول مجموعة من القوانين المشجعة للقطاع الصناعي الخاص على المساهمة في التنمية الاقليمية منها قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي(((٢٢) لسنة ١٩٧٣)) وقد حدد هنا القانون فترة اعفاء المواد الاولية ومواد التغليف من الرسوم الجمركية بنسب متفاوتة حسب المنطق كما تضمنت تخفيض اراضي للمشاريع الصناعية الخاصة في المحافظات الاقل تطوراً . كما تم تشريع قانون اخر هو ((قانون الاستثمار الصناعي للقطاعيين المختلط والخاص رقم ((١١٥) خلال عام ١٩٨٢)) وقد ميز هذا القانون بين المناطق الجغرافية من حيث نسبة ومدة الاعفاءات الضريبية كما اكد على تخصيص ما يحتاج اليه المشروع الصناعي من الاراضي المملوكة للدولة وتأجيرها يبدا مشجع طيلة فترة اجازة التأسيس مع تفاوت قيم الايجاز بحيث تكون بمقدار اقل في المناطق الاقل تطوراً .

٣ـ المحفزات المالية

لقد تضمنت التشريعات القانونية انفة الذكر مجموعة من المحفزات المالية المشجعة لرؤوس الاموال الخاصة للاستثمار في القطاع الصناعي هذا من جانب ولفرض توجيه المشاريع الصناعية الخاصة مكانياً وبما يضمن تخطيط التنمية الاقليمية والصناعية منحة تلك الحوافز المالية وفق اطار من الاولويات والافضليات النوعية والكمية مكانياً وبما يضمن جذب المشاريع الصناعية الى المحافظات الاقل تطوراً اي اعطيت بتفاوت كبير بين المحافظات الاقل تطوراً والمحافظات المتطورة ولصالح المحافظات الاقل تطوراً . وقد تمثلت تلك المحفزات المالية بالإعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل وضريبة الرسوم الجمركية وايضاً بالمنح المالية والقروض الصناعية وبسعر فائدة منخفض .

٤ـ خلق الظرف الصناعية المناسبة والمشجعة في المحافظات الاقل تطوراً

حيث عمدت الدولة على تهياه الظروف الصناعية الملائمة في المناطق الاقل تطوراً وبما يؤمن جذب الاستثمارات الصناعية الجديدة الى تلك المناطق . وقد تمثلت تلك الاجراءات بتحسين وتطوير طرق النقل القائمة مع منح طرق جديدة وبتخصيص الاراضي الصناعية وتجهيزها بخدمات الماء والكهرباء والهاتف .

المرحلة الرابعة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

جغرافية التخطيط والتنمية أ.م.د.آمنة جبار مطر الدليمي

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development :

اسم المحاضرة الثاني عشر باللغة العربية: التطور الزمني لمفهوم التنمية

اسم المحاضرة الثاني عشر: باللغة الانكليزية:

Chronological development of the concept of development:

المحاضرة: الثانية عشر

التطور الزمني لمفهوم التنمية

يعتبر موضوع التنمية من ابرز الموضوعات التي اصبحت تحتل اهتمام كبير وواسع لا من قبل المختصين في العلوم الاقتصادية فحسب بل من قبل كافة الاختصاصات ومن قبل كتفة الأوساط الرسمية والشعبية وعلى المستويات المختلفة الدولية والمحلية واستخدم مصطلح التنمية بطريقة فضفاضة ليصف اوضاعاً معينة لمجتمعات ويفسر عمليات التغيير التي مرت بها تلك المجتمعات . ثم استخدم للإشارة الى مزيج من الخصائص والمميزات المتعلقة بكل من نمو الاقتصاديEconomic Growth او رفاه الاجتماعي Social welfare او التحديث Monetization . وهنالك اتفاق او اجماع عام على عدم وجود اتفاق تام حتى الان بين مختلف الباحثين على مفهوم التنمية . ومن ثم فلا يوجد تعريف واحد جامع لهذا المفهوم الذي بدأ اقتصادياً فاجتماعيا وانتهى بأن اصبح مفهوماُ شاملا . لذلك تتفاوت مقاييس التنمية من مجال لجثي الى اخر بحيث اصبحت التنمية تعرف من المقاييس الدالة عليها اكثر من تعريفها كمفهوم محدد .
ومقاييس التنمية تتعدد وتتنوع ما بين اقتصادياً واجتماعية ومادية وغير مادية وكمية ونوعية ولا عجب في هذا فقلما تتفق العلوم الانسانية على موافق فكرية موحدة خاصة وان الانسان محمور اهتمام هذه العلوم متغير بدورة زمانياً ومكانياً ـ وهذا التغيير الانساني بدورة يتفاوت زمانياً ومكانياً هو الاخر ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث مفهومها واهميتها ودرجة الحاجة اليها مكانيا بين دول العالم وحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... واذا كان الاتفاق التام على مفهوم التنمية لم يحدث حتى الان فأن الاتفاق على شموليتها وتكاملها قد اصبح موضوعاً متفق عليه ومتكرراً في ادبيات التنمية التي وان كانت قد بدأت اقتصادية ثم اجتماعية ثم مركبة اجتماعية / اقتصادية الا انها قد انتهت الان كونها عملية كلية تتناول كافة النواحي المادية والمعنوية ، الكمية والنوعية للمجتمعات ....

ويشير التاريخ الاقتصادي الا انه في فترات التاريخية القريبة الماضية كانت مستويات التطور الاقتصادي بين دول متقاربة وان التفاوت بينهما ليس كبير اذ ان الوضع الذي كانت تعيشه الدو والتي تسمى الان الدول المتخلفة يقترب من الوضع الذي تعيشه الدول التي يطلق عليها حالياً المتقدمة . ويؤكد الكثير من الاقتصادين ان البلدان المتخلفة الان اصبحت متخلفة في مظاهر التطور الاقتصادي

ابتداءً من منتصف القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر ((اي منذ قامت الثورة الصناعية في انكلترا وانتشرت بعد ذلك الى عدد من الدول الاوربية وامريكا خلال قرن التاسع عشر)) ويرون ان الاوضاع الاقتصادية المتردية للبلدان المتخلفة حصلت بسبب نمو اقتصادها بمعدلات نمو منخفضة بينما حققت الدول الصناعية المتقدمة معدلات نمو مرتفعة وبصورة شبه مستمرة خلال نفس الفترة بسبب التطور السريع الذي استطاعت الدول المتقدمة ان تحققه في الصناعات والتكنلوجيا وفي تكوين راس المال والمهارات والخبرات . يقابل ذلك الاعاقة التي وضعت امام التطور في الدول الاخرى التي اصبحت الان في عداد الدول المتخلفة حيث تم تحديد وتجميد حركة التطور فيها وعدم السماح لها بالاستفادة من التطورات التي حصلت في المجالات الصناعية والتكنلوجية والعلمية وابقائها تابعة تستجيب اقتصادياً لمستلزمات التطور في الدول المتقدمة كممول بالموارد وسوق التصريف المنتجات . اي ان تخلف دول العالم الثالث كان ضرورة من ضرورات حصول تطور لدى مجموعة الدول المتقدمة . وهذا هي فلسفة ومنهج الدول الاستعمارية ..

فمنذ عصر الاستعمار نظرت الدول الغربية المستعمرة الى الدول الاخرى نظرة استعلائية واستعمارية لامتصاص خيراتها وتحويلها الى اسواق لتصريف منتجاتها رغم كل ما ادعيته واستعملته من اساليب المكر والخديعة بأنها ما كانت تبغي الا تطوير وتنمية تلك الدول .

الا ان الحقيقة تقول انه بعد الثورة الصناعية امتلكت الدول الغربية (انكلترا ، فرنسا ، المانيا ، الولايات المتحدة الامريكية) امكانيات تكنلوجية واستطاعت ان تحقق تطور واضح وتقدم ملموس في كافة المجالات الصناعية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية و حث تطور اقتصادي ملموس على المستوى المادي والفكري ايضاً حيث ظهرت اراء نظرية وفلسفية تنسجم وتعزز التقدم والتطور الذي حصل في تلك الدول من قبل مجموعة من الاقتصاديين الذين انبروا بوضع اسس نظرية الالية تحقيق النمو الاقتصادي وعلى ذلك يمكن القوا ان اول ظهور لمفهوم التنمية ببعدها الاقتصادي كان في الربع الاخير من القرن الثامن عشر على يد الاقتصادي البريطاني ((ادم سمث)) ومع الزمن تطور المفهوم وبرز بصورة اكثر وضوحاً وعلى كافة المستويات الدولية والمحلية وبعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة بحاجة الدول الغربية على معالجة اثار ومشاكل الحرب والدمار ولتحقيق تنمية في كافة المجالات فضلاً حاجة بعض الدول في العالم الثالث وسعيها الدؤوب لتحقيق التنمية الاقتصادية بعد ان حصلت على استقلالها السياسي . وازاء تزايد حركات التحريض والاستقلال الوطني بدأت الدول

الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على ان ماتعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل انما هو نتاج لتخلفها وليس بسبب استعمارها لسنوات طويلة . ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث ان تتجاوز حالة التخلف وتلحق بركب الدول المتقدمة . وقد الخصر مفهوم التنمية كم خلال هذا الفكر وخلال تلك الفترة وكبداية للمفهوم بالجانب و البعد الاقتصادي للتنمية معبر عنه بالنمو الاقتصادي والقدرة او الامكانيات على استثمار الموارد الاقتصادية ... وازاء استمرار حركات التحرر فضلاً عن قيام مجموعة الدول الاشتراكية باعتماد اساليب جديده في مضمار احداث التنمية والممثل باعتماد التخطيط كأداة لتحقيق التنمية وهو ما يتطلب وجود هيئات وجهات تهتم وتتولى القيام بهذه العملية

١ـ المفهوم التقليدي

ظهر مفهوم التقليدي للتنمية مع ظهور مصطلح العام الثالث وهي الدول المختلفة التي تعاني من تدني مستوى المعيشة بينما الدول الاوربية الصناعية كانت تعيش التقدم والرفاء والتطور وكانت التنمية يعبر عنها بالنمو الاقتصادي اي ان النمو الاقتصادي يساوي التنمية او هو التنمية عند البعض وانه يزيل الفقر والفروقات بين الافراد . وحينها كان مستوى الدخل الفردي مؤشر على مستوى التنمية ومدلول على التطور في طريق التنمية .. وقد تعرض المفهوم التقليدي للتنمية الى الكثير من الانتقادات مما ادى الى ظهور مفهوم حديث لمصطلح التنمية .

٢ـ المفهوم الحديث

لقد ادى فشل جهود التنمية في دول العالم الثالث وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي الى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي كان يرتكز على الجانب الاقتصادي فقط لتحديد مفهوم التنمية لذلك تعالت اصوات تنادي الى توسيع مفهوم التنمية ليشمل ويتضمن اهداف اخرى بالإضافة الى الاهداف الاقتصادية وعلى ذلك اضيفت الابعاد او الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية كأبعاد اخرى للتنمية عندها ثم الاهتمام بالإنسان

ونوعية حياته ومشاركته في العملية السياسية ومستوى معيشته وتعليمة وصحته ورفاههُ كمرتكز اساسي للتنمية وابرز غاياتها واهدافها لتكون منطلق لتحديد انواع او مجالات حديثة للتنمية وكان ابرزها مما يلي :ـ

أ ـ التنمية الشاملة ـ وهي عملية تحول تاريخي متعدد الابعاد يمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مدفوع بقوى داخلية يجري في اطار مؤسسات سياسية تحظى بالقيود العامة ، تهدف الى تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة لاستخدام الاساليب العلمية الحديثة والتكنلوجيا في التنظيم والادارة والانتاج وتشمل جميع مؤسسات الدولة الرسمية والاهلية وجميع السكان بمختلف اعمارهم واجناسهم واديانهم .

ب ـ التنمية المتكاملة – وهي العملية التنموية التي تحقق التفاعل والتكامل وعدم التنافر في جميع المجالات وبين مختلف القطاعات والانشطة والفعاليات والمؤسسات الحكومية والاهلية وبين جميع افراد المجتمع والجماعات والتجمعات وعلى ان لا يمنع نمو احدهما نمو الاخر او يعرقله .

ج – التنمية المستدامة – وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون ان تعرض للخطى قدرة الاجيال اللاحقة على اشباع حاجاتهم .

د – التنمية المتخصصة – هي التنمية التي تختص بتنمية وتطوير قطاعات معينة دون غيرها كان تكون تنمية اقتصادية او اجتماعية او عمرانية او بشرية او ثقافية او سياسية او طبيعية .... الخ

وتقاس التنمية بشكل عام بثلاث مؤشرات هي الفقر Poverty والبطالة Unemploy Ment واللامساواة Ineguality فاذا تناقصت هذه الثلاثة او اي مكوناتها في دولة ما فأن تلك الدولة تكون قد شهدت عملية التنمية . اما اذا سجله واحداً او اكثر من المؤشرات تتدهوراً اي زيادة في معدلاتها فأنه لا يجوز ان تسمى او تدعو ما نتج بالتنمية حتى وان تضاعف الدخل الفردي في تلك الدولة . لان التنمية تتضمن جوانب مهمة اكثر من الجوانب المادية في حيات البشر فهي ليس مرادفه لارتفاع الدخل او للنمو الاقتصادي بل هي عمليه متعددة لإبعاد تتضمن اعادة تنظيم واعادة توجيه للنظم الاتصالية والاجتماعية والسياسية والثقافية وجميع مجالات وجوانب الحيات ..

وتعرف الامم المتحدة التنمية على انها ـ العمليات التي بموجبها يتم توجيه جهود المجتمعات الحكومات نحو تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول بمساعدتها على الاندماج في حيات الامم والاسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن

وتعرف التنمية بأنها ـ مجموعة عمليات مخططة تهدف لا حدث تغير في الهياكل التنظيمية والادارية والاقتصادية وبما يؤمن الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية وباتجاه تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني .

وتعرف بأنها ـ حدوث تغيرات هيكلية ونوعية افضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية كنتيجة بحسن الاستثمار الموارد المتاحة ...

ومما هو جدير بالذكر والتذكير ايضاً ان من ابرز المبادئ الاساسية للتنمية هي :ـ

١ـ التنمية تستند على مبدأ الاعتماد على الذات بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وحسن استثمارها والابتعاد عن التبعية .

٢ـ التنمية تقوم وتستند على الوعي الثقافي للأفراد وعلى المواطنة والاحساس بالمسؤولية .

٣ـ التنمية تقوم على مبدأ تحسين وتحديث وتنظيم وتغيير مستمر وشامل لجميع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعرقلة لعملية النمو والتطور .

٤ـ التنمية يجب ان تشمل جميع مجالات الحياة في المجتمع .

٥ـ التنمية تستند على مبدأ المشاركة الجماهيرية للأفراد المجتمع مع الدولة ومساندتها وشد ازرها لتحقيق التنمية المطلوبة .. .

وفي ظل المبادئ الاساسية للتنمية يمكنها من تحقيق اهدافها والتي هي :ـ

١ـ تحسين مستوى القوى البشرية وثقافاتها ومهاراتها ورفع كفاءاتها العلمية والتقنية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني .

٢ـ تحسين المستوى الثقافي للفرد لفهم دوره ومسؤولياته وواجباته في تنفيذ برامج وخطط التنمية .

٣ـ تحسين مستوى دخل الفرد ورفع مستولى المعاش .

٤ـ حسن استثمار الموارد والمحافظة على موارد البيئة الطبيعية من النضوب مع مراعات معايير التوازن البيئي المطلوب .

٥ـ احداث تغير في انماط الانتاج وتنويع قواعد الانتاج الصنعي والزراعي وتحسين مستوى الاداء الاقتصادي ورفع مستوى الدخل القومي .

٦ـ توفير فرص عمل مناسبة لكافة افراد المجتمع للقضاء على البطالة ولتحقيق الامن والاستقرار الاجتماعي .

٧ـ تحسين مستوى الخدمات الاساسية والمجتمعية لجميع افراد المجتمع .

كلية : الآداب

قسم : الجغرافية

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م.د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية: Geography of planning and development

اسم المحاضرة الثالثة عشرة باللغة العربية : المفهوم الجغرافي للتنمية

اسم المحاضرة الثالثة عشرة باللغة الانكليزية:

(Geographical concept of development)

المفهوم الجغرافي للتنمية

ينبثق مفهوم التنمية في الجغرافية او المفهوم الجغرافي للتنمية من اهمية لبعد المكاني للتنمية انطلاقاً من دور الجغرافية واهتمامها في دراسة الابعاد المكانية لتوزيع الظواهر الجغرافية . وتتمثل الدراسة الجغرافية لموضوع التنمية في عملية تطبيق الوسائل الجغرافية مسحاً وتحليلاً وتعليلاً من اجل ادراك وتفسير بعض مظاهر المشكلات التنموية المعاصرة ... والتطبيق والتخطيط ليسا دخلين على الجغرافيين لان اي عملية تخطيطية يراد بها ازالة وضع قائم او تعديله او تنمية لابد ان يبدأ بمعرفة هذا الوضع وليس اقدر من علم الجغرافية على فعل ذلك .. كما ان جميع عمليات تنظيم المجتمع وتنميته انما تتم في النهاية في الاطار المكاني الذي يعد الجغرافي اكثر الباحثين خبره به ... وتمكن امكانية علم الجغرافية في حل بعض المشاكل التنموية في تمكن الجغرافيين" في ضوء امتلاكهم لملكة تحديد وبلورة الابعاد المكانية لظواهر الجغرافية" من ادراك الخصائص المكانية لهذه المشاكل والاسهام في حلها وعلى الاقل في تحليلها من خلال تطبيق كل من النظريات او المفاهيم او الاساليب الجغرافية ... فالجغرافية عند معالجتها لموضوع التنمية لاين قصر اهتمامها على مجرد كشف او اكتشاف الانماط التي تشكلها مستويات التنمية على مستوى الحيز الجغرافي أياً كان مداه وانما تبحث ايضاً عن فهم للأسباب التي ادت الى وجود مثل هذه الانماط ..

ويعتبر من احداهم جوانب الابعاد المكانية للتنمية التفاوت المكاني في مستويات التنمية اقليمياً او على مستوى الدولة الواحدة او على مستوى العالم ـ حيث ينقسم العالم الان جغرافياً الى اقليمين ـ اقليم متقدم او متطور تنموياً يتمثل في الدول المحيطية بالمحيط الاطلسي الشمالي وبعض المناطق المجاورة لها ـ واقليم مختلف يتمثل بدول العالم الثالث ـ مع وجود نطاق انتقالي او استثناءات تنموية موضوعية كاليابان وسنغافوريا واستراليا التي تعتبر مقدمة لا كنها تقع ضمن الاقليم المختلف .. وتعتبر مفردات علم الجغرافية الطبيعية والبشرية هي المجال الحيوي للتنمية . اذ ان التنمية بمفهومها الشمولي لم تعد مقصورة على جانب واحد اقتصادي او اجتماعي وانما اصبحت عملية شمولية كلية يصحح بها الانسان الاوضاع السائدة في كافة المجالات المتعددة والمتشابكة والتي تتطلب دراسة جوانب متعددة من جغرافية الاقليم او الدولة ككل التي يرغب الدارسون في تحسين ظروف الحياة فيها . وينعكس المنظور الشمولي للجغرافي الى موضوع التنمية في انه لا تستهويه تنمية احادية الجانب بل انه يشعر بالقلق اذا ما تركز الاهتمام على تنمية احادية الجانب بل يهدف ويسعى الى التنمية الكلية الشاملة ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية . فالجغرافي المعالجة لموضوع التنمية عندما تدرس احدى مجالات التنمية بصوة انفرادية فإنما تدرسها لفرض رصد مناطق الخلل في توزيع كل منها مثلما تدرس وتفسر اسباب التفاوت المكاني في توجيه عملية التنمية لتضع الصورة المثلى المرتكزة على النظر الشاملة الكلية لتوزيع مشروعاتها والوضع الامثل لتوزيع نتائجها لتحقيق المساوات المكانية في كافة ارجاء الحيز الجغرافي .

وعموماً التنمية تعني احداث تغيير في بنية ومكونات الظواهر الجغرافية هذا من جانب ومن جانب اخر ان من خصائص ومميزات التنمية انها تعنى او تهتم بالانتشار المكاني لجهود وثمار التنمية والمكان والاطار الحيوي الذي تتحرك بداخله الدراسات الجغرافية وهو يشتمل على ظواهر جغرافية متنوعه وامكانيات مختلفة كما يشتمل على اختلافات تنموية واضحه في

مظاهر التنمية في ما تعرف بالتفاوت المكاني في مستويات التنمية (التنمية غير متوازنة) ... وعلى ما تقدم فان التنمية عملية جغرافية ليس فقط بسبب متغيراتها وخصائصها ولكن ايضاً لا نها نتاج عمل انساني واعٍ وجاد يعمل ظروف اجتماعية ومادية معينة وان جميع المحاولات التقليدية لتحديد و تقييد التنمية بمصطلحات ذات طبيعة احادية البعد واصطدمت عليها بالظروف الجغرافية والتاريخية والعمليات المتغيرة التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية وفي هذا تأكيد على شمولية المنهج الجغرافي اذا ما تناولنا التنمية فضلاً عن شمولية التنمية ايضاً ....

٤-٣- علاقة جغرافية التنمية بالعلوم الاخرى

جغرافية التنمية فرع حديث من فروع الجغرافية البشرية يهتم بدراسة وتحديد الموارد الطبيعية والبشرية لأي منطقة او دولة لتحديد امكانيات ومعوقات استثمارها وباتجاه تنميتها وتطويرها اقتصادياً واجتماعياً وعمرانيًاً وثقافياً وسياسياً وفي جميع مجالات الحياة ، وفي منظور شمولي وتكاملي ضمن مبدأ الاستدامة ايضاً .

ان جغرافية التنمية تعتمد التخطيط اسلوباً ووسيلة لتحقيق اهدافها . والتخطيط في اي اطار مكاني يعتمد على معطيات واقع حال واسع يشترك في دراسته مجالات علمية مختلفة منهم متخصص في علوم تطبيقية كالهندسة والاقصاء والجيولوجيا وعلم النبات ومنهن متخصص في العلوم البشرية التطبيقية كالاقتصاد والزراعة والصحة والجغرافية والتخطيط الاقليمي والتخطيط الحضري .

ومن اجل ان تحقق جغرافية التنمية هدفها فلا بد ان تمد علاقاتها الى جميع انواع العلوم التي لها علاقه بمجال الذي تريد ان تنمي .

وعلى ما تقدم يأتي علم الجغرافية في المراتب الاولى من حيث العلاقة بجغرافية التنمية اذ انه اصلها والية تنتمي نسبها . ويتمثل الدور المهم ويشمل الدور المهم الجغرافية من خلال استيعاب للواقع بشقية الطبيعي البشري فضلاً عن امكانيته على التحليل وكشف العلاقات والتأثير المتبادل بين الظواهر الطبيعية والبشرية والنتائج المترتبة على ذلك . ولأيمكن ان تنكر الخبرة التحليلية للجغرافي بالقدرة على تقييم تأثير كل العوامل ذات العلاقة بالتنمية فضلاً عن قدرته على تحديد العلاقات المكانية والوظيفية للظواهر في الحيز المكاني وبناءً على ذلك تكون له القدرة على اختيار الموقع الافضل للمشاريع التنموية والجغرافية من خلال قدرته على تقييم الظواهر والتأثير المتبادل بينها ومن خلال خبرته التحليلية تكون له القدرة على تحديد الموارد الكامنة المستثمر منها .. كما وان الاختلافات المكانية والعوامل البشرية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية ومستوى الخدمات العامة المجتمعية كلها مادة وميدان الجغرافية وكلها متغيرات اساسية في جغرافية التنمية .. وكما انه لا يمكن بالمطلق لجغرافية التنمية ان تتجاهل وتستغني عن جغرافية الاستيطان الريفي بمفرداتها وتغيراتها وميدانها من ارياف وقرى وحقول وحجوم وتوزيع وابعاد وانماط لأنها جميعاً موضوعات ومتغيرات اساسية لجغرافية التنمية ...

وعلى ذلك فأن المادة والخبرة الجغرافية تؤمن اسس ومقومات التخطيط الكفوء من خلال تقديم المعلومات المعطيات التي يفرضها الواقع الطبيعي والبشري وتأثيرها المباشر وغير المباشر على تنفيذ خطط ومشاريع وجهود التنمية .

من العلوم الاخرى ذات العلاقة بجغرافية التنمية هو علم التخطيط الاقليمي . اذ يتغير التخطيط الإقليمي من التخصصات المهمة والمساعدة والمعينة لجغرافية التنمية بل انه يمكن ان يحمل ويشارك في نفس توجهات جهود جغرافية التنمية . اذ يتغير التخطيط الاقليمي الاسلوب الامثل لتحقيق التنمية لأنه يؤمن استثمار متوازن لكل الموارد ونمو متوازن لكل القطاعات ويسعى لتقليص الفجوة في مستويات التنمية بي الاقاليم والمناطق ويهدف الى تحقيق تنمية متوازية بين جميع مناطق واقاليم الدول الواحدة وهذا هو اسمى هدف لجغرافية التنمية بل انه سعيها الذي لا يتوقف . ليس هذا فحسب بل ان التخطيط الاقليمي هو مثابت التوزيع الاقليمي لعناصر وموارد خطط التنموية القومية وعلى ذلك فهو يسهل على جغرافية التنمية فضلا عن توفير الموارد التي تحتاج ... ومن العلوم الاخرى ذات صلة بجغرافية التنمية هو التخطيط الحضري الذي بأساليبه واستراتيجياته يعتبر دوره كبيره في تخطيط التنمية . اذ ان التوزيع المكاني للمراكز الحضرية وتباعدها وحجومها وعلاقتها ومراتبها وصفاتها الإدارية كلها مواضيع من صلب اهتمام وميدان جغرافية التنمية ذلك لأنها جميعاً من المتغيرات الاساسية التي يجب ان تدرس عند التخطيط للتنمية بما يؤمن نظام حضري كفوء وفق المعايير والمؤشرات التنويه المطلوبة . ليس هذا فحسب بل ان تنمية المراكز الحضرية وتطويرها وتنظيم استعمال الارض فيها وبما يؤمن بيئة حضرية ملائمة لسكانها وتعزيز مركزية المراكز الحضرية كلاً حسب مرتبة الوظيفية هي من صلب جغرافية التنمية .

وايضاً تعتمد جغرافية التنمية على العلوم الاحصائية وعلى رياضيات وعلى علم اقتصاد في تحليل وتقويم بعض المتغيرات وبياناتها واستحصال نتائجها في ما يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة وانشاء المشاريع للقطاعات الاقتصادية ولتحديد الموقع الامثل لها وبما يؤمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة .

المرحلة الرابعة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

جغرافية التخطيط والتنمية أ.م.د.آمنة جبار مطر الدليمي

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة :الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية:

Geography of planning and development :

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة العربية: ثلاثية الجغرافية والتخطيط والتنمية

اسم المحاضرة الرابعة عشر: باللغة الانكليزية

Geography, planning and development trilogy:

المحاضرة: الرابعة عشر

ثلاثية الجغرافية والتخطيط والتنمية

العلاقة بين علم الجغرافية والتخطيط والتنمية علاقة قوية وعلى الرغم من ان التخطيط لا يعتبر فرع او تخصص من تخصصات الجغرافية الا انه لا يستطيع ان يستغني عنه في بعدية الاقليمي والقومي . فالمكان بكل متغيراته يكون معرفاً من قبل الجغرافي للمخطط الاقليمي . والتخطيط الاقليمي ومن خلال علاقته بالجغرافية يكون من خلاله البعد المكاني معرفاً للتخطيط القومي ((التخطيط المركزي ومن خلال ذلك ارتبط التخطيط بالجغرافية ارتباطاً وثيقاً بال ان التخطيط اساس جغرافي لا يمكن الهروب منه . فعلى الرغم من ان المخطط يعمل في حدود القانون وفي ظروف اقتصادية متغيره وتحت ضغط حاجات اجتماعية متزايدة الى انه يعمل في كل الاوقات على الارض ولذلك هو في حاجة ماسة الى فهم الظروف الطبيعية والبشرية للأرض التي يعمل فيها قبل ان يبدأ التعامل معها من اجل تنميتها ، والجغرافي هو الذي يمكنه اعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن ذلك للمخطط. كما ان الاقليم هو ابرز الاهتمامات الجغرافي بال ان الجغرافي هو اول من عرف وحدود الاقليم ودرس خصائصه ومتغيرات الطبيعية والبشرية وعلى ذلك لا يمكن ان يكون التخطيط الاقليمي فعال بدون الجغرافي . بل ان التخطيط الاقليمي هو نتاج اقتراح البحث الجغرافي لموضوع تخطيط وتنمية القطاعات والانشطة الاقتصادية والخدمات المجتمعية مكانياً وعلى ذلك فأن للجغرافي دور مهم في وضع الخطط الاقليمي الهادف الى تحقيق التنمية الى انه ادرى على ادراك وفهم العلاقات الوظيفية بين اجزاء الاقليم وبين اقاليم الدولة .

واذا ما اعتبرنا ان التخطيط القومي هو التوزيع الاقليمي لعناصر الخطة القومية حسب مشكلات واحتياجات ومقومات اقاليم الدولة ، فليس اقدر من الجغرافي على دراسته وتشخيص الاختلافات الاقليمية المتعلقة بهذه المشكلات والحاجات والمقومات على ادراك علاقة كل ذلك وارتباطه بالتنمية الاقليمية ... والتخطيط هو افضل وسائل تحقيق التنمية ، وعلى ذلك توجد علاقة قوية وحتميه بين كل من تخطيط والتنمية . وبالنضر لكون التخطيط وسيلة لحقيق التنمية فأننا نجد ان مستويات التخطيط تتفاوت بتفاوت مستويات التنمية ولهذا يتدرج التخطيط من المحلي Locd الى الاقليمي Regiond الى القومي Nationd ويتدرج الاطار

المكاني المراد تحقيق التنمية خلاله . وما الاقسام التخطيطية الكبرى في بعض الدول الا اطر مكانية لتحقيق التنمية عن طريق التحقيق الاقليمي كما انه لا يمكن اجراء او المباشرة بأي عملية تنموية وفي اصغر الاطر المكانية بدون وضع خطة تنموية تقوم وتعتمد التخطيط منهجاً في كل مراحل الخطة التنموية والتي تسمى خطة التنمية الاقليمية او خطة التنمية القومية . وعلى ذلك فأن كلمة تخطيط مرادفة لكلمة تنمية وفي جميع دول العالم ونظراً لان الاقاليم ودولها تتميز باختلافاتها من حيث مواردها وامكانياتها فأنه لا يمكن وضع واعتماد اسس ثابتة وطريقة موحدة للتخطيط التنموي او الخطط التنمية القومية . وعلى ذلك تستمر الحاجة الى علم الجغرافية في مسح وتقويم الموارد والامكانيات والمشاكل والمعوقات مكانياً من اجل وضع الخطة المثلى لكل اقليم وعلى ضوء الخصائص التي يتميز بها عن غيرة من الاقليم ومن هنا تتجلى قيمة واهمية علم الجغرافية بالنسبة لكل من التخطيط وللتنمية وختاماً لا يوجد علم يمتد مجال شموله لكل عناصر البيئة اكثر من علم الجغرافية وهو يتفرد ايضاً باعتماد منهج التحليل والربط في معالجة مشاكل التخطيط والتنمية ..

٤-٥- الجغرافية والمشكلات الاقليمية

ظهر لنا من استعراض العلاقة يبين الجغرافية والتخطيط والتنمية عدة افكار ومفاهيم تعكس اهمية الجغرافية في حل المشاكل الاقليمية . ومن هذه المفاهيم التنمية الاقليمية التي تتمثل بتوزيع الاستثمارات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية في اقليم ما توزيعاً متوازياً بين جميع مناطق الاقليم من اجل تحقيق التنمية المتوازنة ((اي انها مجموعة من الخطط والسياسات التي تهدف الى ازالة الفوارق الاقليمية في توزيع الموارد والاستثمارات وبما يؤمن تحقيق التوازن الاقليمي في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية))..

وبما ان تطوير الجزء يؤدي الى تطوير الكل كالوصول الى التنمية الشاملة عن طريق تحقيق التنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فأن التنمية الاقليمية من هذا المنطلق تعتبر احد مكونات عملية التنمية الكلية ومن ثم فأن تحققت التنمية في اقاليم الدولة او في منطقها فأن المحصلة النهائية في تحقق التنمية الكلية في تلك الدول .

والتنمية الاقليمية تتحقق عن طريق اعتماد اساليب او سياسات اقليمية موجهه نحو حل مشاكل التفاوت الاقليمي في مستويات التنمية والناجحة عن عدم التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية بين الاقاليم المختلفة او بين المناطق على مستوى الاقليم الواحد.. وعلى ذلك فأن السياسة الاقليمية تهدف الى

تحقيق التوازن الاقليمي في توزيع الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وبما يؤمن حل المشاكل الناجمة عن عدم التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع والموارد التنموية مثل عدم التوازن في مستويات الدخل والمعيشة وفي فرص العمل ومعدلات البطالة بمستوى الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة وخدمات البنى التحتية وعدم التوازن في مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التطور في القطاعات الاقتصادية العامة ومن هنا تتأكد اهمية السياسة الاقليمية كجزء جوهري من عملية شمولية التنمية . كما تتأكد اهمية المنظور الاقليمي للجغرافية في حل مشاكل الاقاليم ..

وترجع اهمية المفهوم الجغرافي لموضوع التنمية الاقليمية الى طبيعة المنظور الجغرافي لكل من الاقليم والتنمية ـ فالإقليم من ابرز المفاهيم الجغرافية بل ان غاية البحث الجغرافي الوصول الى تحديد ملامح الشخصية الاقليمية ـ اما التنمية فليس اقدر من الجغرافي على دراستها دراسة شاملة من كافة ابعادها الاجتماعية الاقتصادية و المكانية خاصة اذا ما وضع في الاعتبار ان من اهم اهداف الجغرافية او على وجه الدقة المبادئ التطبيقية هو تحسين سطح الارض بوصفه مكاناً للحياة البشرية . لذلك تهتم الجغرافية بالمشكلات المكانية الاقليمية من حيث دراستها واسسها وتحديد اسبابها ووضع حلولها ـ كما ان الجغرافية تعتبر ميدان بحث علمي له نتائج ذات اهمية كبرى في تحقيق التوازن الاقليمي او المساواة الاقليمية وذلك عن طريق العمل على تعليل التفاوت المكاني داخل الاقليم الواحد والحد من التفاوت فيما بين الاقاليم المختلفة داخل الدولة . وخاتمة القول ان التنمية الاقليمية تعني احداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتغيرات من اهم اهتمامات علم الجغرافية

.

كلية : الآداب

قسم : الجغرافيا

المرحلة : الرابعة

استاذ المادة : أ.م. د. آمنة جبار مطر

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية التخطيط والتنمية

اسم المادة باللغة الانكليزية : Planning and development geography

اسم المحاضرة الخامسة عشرة باللغة العربية: التنمية البشرية

اسم المحاضرة الخامسة عشرة باللغة الانكليزية:Human Development

التنمية البشرية

استمر هدف ومحور مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي يدور حول النمو الاقتصادي ، لتأكيد علماء الاقتصاد خلا تلك الفترة وبعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها على ضرورة تبني استراتيجية التنمية الاقتصادية والتي تعبر عن عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضرار هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة ، بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من زيادة عدد سكان . وبهذا فهي تركز على الجانب المادي فقط .

غير انه مع عقد السبعينات والثمانينات ادرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما ام تشهد نمواً سريعاً في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة مما عزز القناعة ان التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافي للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد .

ومن هنا اتت الضرورة بأهمية اجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الابعاد الثقافية والاجتماعية والانسانية للخروج من مفهوم اختزال التنمية بنمو الثورة المادية . لتأتي بعدها مسيرة التنمية البشرية لتعكس مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي عن نهجها ومنهجها القديم .. ولتؤكد ان التنمية البشرية هي الدعامة الاساسية لكل نمو وتقدم وتطور ذلك لان التنمية البشرية جزء من الكل فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها بل تطور مفهومها من عقد الى اخر مع تطور الاصل . واصبح البشر هدفاً للتنمية بعد ان كان ولعقود عديدة كمية ما يحصل علية الفرد من السلع والخدمات .

وعلى الرغم من ان الفكرة الاولى لمفهوم التنمية البشرية كانت قد طرحت في بدايات الستينات من قبل / تيودور شولتز Theodor W.SCHULTS / حيث اوضح في عام ١٩٦١م ان الاستثمار في (راس المال البشري) هو السبب في الانتاجية المرتفعة للأقطار التكنلوجية المتقدمة . الا ان الظهور الحقيقي لمفهوم التنمية قد حدث خلال السبعينات والثمانينات كما اسلفنا اعلاه حيث توالت الدراسات والبحوث وتزايدت الدعوات لتبني اهداف جديدة للتنمية ترتبط بالعمل على التخفيض من حدة الفقر وذلك بتحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل وفي زيادة التوظيف واشباع الحاجات الاساسية . واستمر الآراء الاصلاحية لصالح الانسان مما حط بالأمم المتحدة من خلال برنامجها الانمائي الى تبني مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية ينظر من خلاله الى الناس كغايات اكثر من النظر اليهم كوسائل للتنمية فقط ، وكان اول تقرير لها سنة (١٩٩٠) بعنوان التنمية البشرية كنتيجة وانعكاس للاهتمام والدعوات للتنمية البشرية التي بدأت في عقدي السبعينات ومن اكثر الدراسات توضيحاً لمفهوم التنمية البشرية دراسة /بول ستريتين Paul streeten / ` عام ١٩٩٤م حيث اوضح فيها ان تنمية الامكانيات البشرية واستئصال الفقر غاية بنفسها ووسيلة لزيادة الانتاج .. وقد اطلق على الوسائل التي تزيد الانتاج مثل ((التقليم ، التغذية ، الصحة ، المهارات ، تنشيط قوة العمل ، تنظيم العائلة)) بمنميات الموارد البشرية واطلق على الابعاد الاخرى والمتمثلة في ((البيئة ، خفض معدلات الفقر)) بالمحسنات الانسانية وهو تلبية احتياجات الاجيال الحالية بصورة عادلة دون الاضرار بحاجات الاجيال اللاحقة واطلق عليه اسم او مصطلح (التنمية البشرية المستدامة) وقد تجد التطور في

مفهوم التنمية البشرية في سياق مضمون تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠م الى ان اختتم بتقرير عن عدالة واستدامة التنمية في عام ٢٠١١م

وقد اولت الامم المتحدة اهتماماً خاصاً بمفهوم التنمية البشرية منذ ان اصدرت التقرير الاول للتنمية البشرية في عام ١٩٩٠م وطبقاً لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة فأن التنمية البشرية تعرف((بأنها عملية توسيع خيارات الناس في العيش بحياة صحية وفي كسب المعرفة والموارد المادية اللازمة لتأمين مستوى معيشة لائق))

ومن حيث المبدأ يمكن ان تكون تلك الخيارات بلا حدود وان تتغير عبر الزمن . ولكن ثمة ثلاث خيارات تبقى وجوهرية في كل مستويات التنمية وهي :-

١- ان يعيش المرء حياة طويلة وصحية وصحيحة .

٢- ان يحصل على المعارف .

٣- ان يحصل على موارد لتوفير مستوى معيشه لائق .

ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد . فهنالك خيارات اخرى ويقدرها كثيرة من الناس تقديراً عالياً وهي تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى توفير فرص الخلق والابداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الانسان ..

ويعرف الاعلان العالمي عن حق التنمية الذي نشرة فيه ١٩٨٦/١٢/٤ بأن التنمية البشرية هي - عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى تحسين مستوى ورفاهيه السكان وتحقيق التوزيع العادل لثمار التنمية بين الافراد على اساس درجة مساهمتهم الفاعلة في جهود التنمية .

وهنالك من يعرفها بأنها - هي تنمية عقل الانسان بالعلم وتوعيته ورفع قدراته ومهاراته بكل المجالات .

وفهم من يراها - عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات الشعوب بهدف ايصال الفرد الى مستوى مرتفع في الانتاج .وعلى الرغم من تعدد تعاريف التنمية البشرية فأن هدفها الاساسي اتاحة افضل الفرص الممكنة للاستثمار الطاقات البشرية المتاحة من اجل تحقيق مستوى رفاهية افضل للأفراد . فالبشر هم الهدف الاساسي للتنمية البشرية وهم ايضاً الادارة الاساسية لتحقيق التنمية . والتنمية لا تعني فقط زيادة الثروة او الدخل للمجتمع او حتى الافراد وانما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدرات الخدمة انفسهم ومجتمعاتهم .

٤-٦-١- ابعاد التنمية البشرية

ان مصطلح التنمية البشرية يؤكد على ان الانسان هو اداة وغاية التنمية ويعتبر ان النمو الاقتصادي هو وسيلة لضمان الرفاه للسكان او ماهي الا عملية تنمية وتوسيع للخيارات المتاحة امام الانسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها وعموماً تتمثل الابعاد التنمية البشرية بالاتي :-

١ـ بناء القدرات البشرية ـ ويهتم بمستوى النمو الانساني في مختلف مراحل الحياة للتنمية قدرات الانسان ـ البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية والمهارية والروحية ـ بما يؤمن مستوى معاشي لائق .

٢ـ تحقيق الرفاهية ـ ويتم من خلال استثمار الموارد وممارسة الانشطة الاقتصادية لتوليد الثروات ولتنمية القدرات البشرية للانتفاع في مختلف المجالات حياتهم حتى يستطيعون العيش برفاهة ممثلة بالحياة السعيدة والتمتع بالصحة وبكسب المعرفة والتعليم والعيش بحرية ..

٣ـ الاستدامة ـ ويهدف هذا البعد الى ايجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة اخرى بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة افضل للأجيال القادمة .

٤ـ٦ـ٢ـ مقاييس التنمية البشرية

عادة يتم قياس مستوى التنمية البشرية باعتماد على او من خلال مجموعة من المؤشرات والتي هي بمثابة الادوات الاساسية لرصد وتقييم الواقع (مستوى تنمية البشرية) اذ انها يسمح بالتوصيف الكمي والنوعي للواقع ،كما انها توفر قدرة لمقاربة الاوضاع بيم الدول المختلفة او في ما بين المناطق على مستوى الدولة الواحدة .

والمؤشرات التنموي تختلف وتباين بين الدول تبعاً لتباين النظم السياسية والاجتماعي والاقتصادية واختلاف البيئات الطبيعية ايضاً. وهنالك مؤشرات اممية دولية تعتمد من قبل هيئة الامم المتحدة . وهنالك نوع اخر من المؤشرات تعتمدها بعض الدول وتكون اوسع واعم نوعما .. وفي ما يلي ايجاز للنوعين من المؤشرات

اولاً ـ المؤشرات الاممية الدولية

يستخدم لقياس مستوى التنمية البشرية الدولية من قبل الامم المتحدة والدول واعضاء مؤشر يعرف (مؤشر التنمية البشرية) وهو مركب من ثلاثة مؤشرات توفر قدره للمقارنه بين الدول المختلفة :ـ

١ـ العمر المتوقع عند الولادة ـ اي متوسط الافتراضي لعمر الفرد في الدولة وهو مؤشر يعكس مستوى اوضاع الصحة او التغذية

٢ـ المستوى التعليمي ـ وهو معدل القراءة والكتابة والتعليم والثقافة بين البالغين وهو يعبر عن مستوى المعرفة في الدول .

٣ـ متوسط نصيب المالي من الدخل المحلي ـ وهو مؤشر لمستوى معيشة ورفاهية الفرد في المجتمع وحصوله على الموارد الازمة لحياته .

وتتراوح قيمة مؤشر (دليل) التنمية البشرية بين (٠)الحد الادنى (١) صحيح الحد الاقصى ـ حيث انه عندما تكون :ـ

ـ قيمة مؤشر التنمية اقل من (٠,٥) يعني ان التنمية البشرية في الدولة ضعيفا

ـ قيمة مؤشر التنمية من (٠,٥) الى (٠,٨) يعني ان التنمية البشرية في الدولة متوسطة

ـ قيمة مؤشر التنمية اكبر من (٠,٨) يعني ان التنمية البشرية في الدولة عالية

ثانياًـ المؤشرات التي تعتمدها بعض الدول

ان معظم المؤشرات لقياس مستوى التنمية هي من وضع لجان ومفكرين من المجتمعات الغربية توضع بمنظور فلسفي وفكري مختلف عن الطبيعة الاجتماعية والفلسفية للمجتمعات الشرقية . لذا فليس من العدل تطبيق كل المعايير ونفسها على المجتمعات كلها عند القياس المفاصلة بين الدول في مستوى التنمية البشرية . عموماً هناك بعض الدول تعتمد بعض المؤشرات لقياس مستوى التنمية البشرية يمكن ايجازها بالاتي :ـ

١ـ رعاية الامومة والطفولة

يعتبر هذا المؤشر اساسي لقياس مستوى التمية البشرية لأنه مقياس لمستوى العناية بالإنسان في المرحلة الاولى من حيلاته ، وقد اقترنت الامومة الطفولة على اعتبار ان الواجب الانساني يحتم على المجتمعات قدراً من الرعاية وانفاقاً كافياً للأمم ووليدها لتلبية المتطلبات المعيشية والصحية للام ووليدها ـ وتعتبر الدول الإسكندنافية في مقدمة دول العالم في هذا المجال .

٢ـ التربية والتعليم

ويأتي هذا المؤشر مساوياً لمؤشر الامومة والطفولة من حيث الاهمية . اذ يعتبر التعليم من حق الذي يجب ان يقدمها المجتمع للمواطن مما يعده مواطناً صالحاً عارفاً بحقوقه وقائماً بواجباته . وتجد ان معظم دول العالم تقدم لمواطنيها التعليم الاساسي مجاناً وبعضها نقدمه بجميع مراحله مجاناً . الا ان المعيار الانساني للتعليم في الدول النامية .

٣ـ حق العمل والتشجيع

وهذا المؤشر يعد من المؤشرات المهمة ايضاً اذ ان عدم توفر فرص عمل وترك نسبة من المواطنين بدون عمل سيؤدي حتماً الى الفقر . وعليه فأن هذا المعيار يمكن ان يؤشر معيار اخر ((نسبة المواطنين في سن العمل والمؤهلين ولا تتوفر لهم فرص عمل)) . وتعاني كثير من دول العالم ذات التعداد السكاني الكبير من وجود معدلات بطالة مرتفعة نوعما.

٤ـ الرعاية الصحية العامة

من بين المؤشرات التي ترجح من بين المؤشرات المفاضلة في مستويات التنمية البشرية هو مؤشر مدى توفر الرعاية الصحية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين . اذ ان تفشي الامراض الوبائية والمتوطنة في عدد من دول العالم احد الاسباب التي جعلتها في اسفل قائمة تصنيف مستوى التنمية البشرية .

٥ـ نظم رعاية المسنين وذوي الاعاقة

وهو من المؤشرات الجديدة التي اضيفت لمؤشرات التصنيف في قياس مستوى التنمية البشرية . فالدولة التي تكلف مستوى معيشي وصحي لائق انسانياً لهذه الفئة من مواطنيها نالت تقييماً متقدماً . على اعتبار ان الانسان الذي يعيق تقدمه بالعمر او الاعاقة يحتاج الى رعاية خاصة كواجب من مجتمعه له باعتباره انساناً لم يكن قد اختار وضعه ..

٦ـ مساواة المرأة

اخذ هذا المؤشر موقعاً متقدماً بين غيره من المؤشرات بسبب تخلف معظم المجتمعات في الانتباه للظلم وللأذى الذي لحق بالمرأة على مر التاريخ بسبب الفوارق الطبيعية الجسمية لا الذهنية ـ الادراكية . فالدول التي لم تتصف المرأة حقها المساوي للرجل في التعليم والعمل والاجور وصنع القرار والمشاركة الكاملة اقتصادياً وسياسياً تراجعت الى اسفل قوائم التصنيف لا نها اسقطت من نصف من نصف المجتمع ((المرأة)) حقة الانسان

٤ـ٧ـ اللامساواة المكانية

لقد اصبحت اللا مساواة المكانية ((عدم التوازن المكاني في مستويات التنمية)) او

((التباين المكاني في مستويات التنمية)) ذات اهمية كبيرة في موضوعات التنمية الاقليمية وذلك لما يتصل ويترتب عليها من مشاكل . ويعود التباين المكاني في مستويات التنمية الى تركز السكان والانشطة الاقتصادية وخصوصاً ((الصناعة)) منها مناطق معينة دون اخرى . مما اوجد مناطق متطورة واخرى اقل تطوراً ضمن البلد الواحد ، وبالتالي ترتب على ذلك مشاكل كثيرة مثل التباين في متوسط الدخل وفي المستوى المعاشي نتيجة للتباين في فرص العمل ومعدلات البطالة وكذلك التباين في مستوى وفي مدى توفر الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وفي مستوى خدمات البنى التحتية والارتكاز وايضاً التباين في عدد السكان وفي مستوى العمران ومن المشاكل الاخرى المضافة ظهور المدن الكبيرة المزدحمة بسبب النمو الحضري من جراء الهجرة الوافدة وبالتالي اختلال النظام الحضري في عموم البلد كانعكاس لظاهرة الهيمنة الحضرية لتلك المدن الكبيرة والتي عانت هي الاخرى من عدد كبير من المشاكل الحضرية عازمة السكن والضغط على الخدمات والمرافق العامة والطرق والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليمية والمشاكل الاجتماعية المتعددة والمشاكل المرتبطة بالتلوث .

كما وان وجود تفاوت او تباين مكاني ((اللامساواة المكانية)) في مستويات التنمية بسبب عدم عدالة التوزيع او لعدم الموازنة في توزيع الموارد والاستثمارات والمشاريع الاقتصادية بين مناطق واقاليم البلد الواحد يؤدي الى اهتزاز الشعور بالانتماء الوطني وربما يقود الى العصيان المدني وبالتالي يمكن ات يهدد الوحدة الوطنية للبلد او الكيان السياسي

ومن اكثر المشاكل المتعلقة بالا مساواة المكانية في التنمية هو غياب الشمولية في معالجة المشاكل الناجمة من التباين المكاني في مستويات التنمية اذ غالباً ما يتم معالجة التفاوتات المكانية التنموية بطريقة مجزأة ، اي يتم دراسة ومعالجة نمطاً واحداً من انماط عدم المساواة الاقليمية ، والمفروض ان تجمع الانماط في منظور بحثي واحد كما هو معمول في المنهج

الجغرافي الشمولي الذي يدرس كل الانماط مجتمعة فاعلة ومتفاعلة بكل ما ينجم عن ذلك من علاقات وارتباطات وتأثير متبادل .

والجغرافية في اهتمامها بالتفاوتات المكانية ((اللا مساواة)) لا تكتفي بالدراسات التي تشخص وتحدد اماكن الاختلافات المكانية بل تعمل على موازنة وتقليل الاختلافات المكانية المتعلقة بالتنمية عن طريق تقييد وتخفيف عوامل تركزها في مناطقها . واقامة ونشر وتشجيع انتقال وتوطن وتركز عوامل النمو والتطور في المناطق التي تعاني التدهور والتخلف وانخفاض مستويات التنمية ((اي تقييد عوامل النمو والتطور في المناطق والاقاليم المتطورة ونشرها في المناطق والاقاليم الاقل تطوراً)) وبما يضمن الوصول الى ما يسمى

(مستوى قاعدة التنمية) وبما يؤمن تحقيق التساوي بين اجزاء المنطقة او الاقليم في الانتفاع من ثمار التنمية بما يؤمن تخفيض حدة مظاهر اللا توازن المكاني وصولاً الى تنمية مكانية متوازنة في جميع ارجاء البلد.....